الإصلاح الأمني وبناء القطاع الأمني والعسكري في سودان ما بعد الحرب

حزب المؤتمر السوداني

حـــزب المؤتمـــر الســـوداني
Sudanese Congress Party

يناير 2024

اعداد: مهدي رابح

“Quis custodiet ipsos custodes?”.

Juvenal-2nd Century Roman poet

" مَنْ يَحْرِسُنَا مِنْ الحَرَسْ؟".

مقطع من قصيدة للشاعر الروماني جوفينال – القرن الثاني الميلادي

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

قائمة المحتويات

		الصفحة
1- مقدمة	.....	**03**
2- تأسيس مفاهيمي	.....	**04**
تعريفات أساسية للأمن		
منطلقات الرؤية		
3- ازمة القطاع الأمني	.....	**12**
تمهيد: الخلل البنيوي للدولة السودانية		
التمدد السياسي للقطاع		
التمدد الاقتصادي للقطاع		
القطاع والمجتمع		
بروز ظاهرة المليشيا		
الخلل البنيوي للقطاع		
4- الواقع وسياقات ما بعد الحرب	.....	**26**
الواقع		
سياقات ما بعد الحرب		
محصلة		
5- الطريق الي الامام	.....	**34**
شروط الإصلاح الامني		
أسس ومبادئ بناء القطاع الامني		
6- خارطة الطريق	.....	**43**
تمهيد		
الهدف من التصور		
المعنيون		
معايير رئيسية		
تصور اولي لخارطة الطريق		
7- ملخص تنفيذي	.....	**48**
8- اهم المراجع	.....	**49**

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

1- مقدمة

تفرض حرب 15 ابريل 2023م, وما تبعها من مآسٍ إنسانية مريعة وفقدان باهظ للأرواح والممتلكات الخاصة والعامة وتشريدا للملايين ودمارا للبني التحتية, أسئلة عديدة كبيرة وملحة تطمح هذه الورقة في الإجابة على بعضٍ منها.
ذلك بالطبع في إطار المساهمة في الجهد المدني الساعي بكل ما اوتي من عزم لإيقاف الاقتتال الدائر حاليا بشكل دائم ودفع الفاعلين نحو الانخراط في عملية سياسية تفضي الي سلام شامل وتؤسس لسلطة انتقالية مدنية وتدشّن لسلسلة من عمليات إعادة البناء والتحول السياسي, الاقتصادي والاجتماعي المتكاملة, وتهّيئ الطريق أمام بلادنا للخروج من دائرة الفشل المزمن والدخول على اعتاب الدولة المستقرة المتقدمة الغنية والناجحة, دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية وسيادة حكم القانون والحرية والسلام.
السؤال المركزي المطروح هنا والمستنِد في الاساس على واقع الفشل المذري الذي لازم الدولة السودانية منذ استقلالها وبالتالي القطاع الأمني والعسكري, والذي راح ضحيته حتى اليوم ما يربو على الاثنين مليون انسان نتيجة النزاعات المسلحة والقمع وما يفوق ذلك اضعافا نتيجة الجوع والفقر والجهل والمرض والتشرد, هو:

"كيف يمكن ضمان تَوفُّر سلعة الأمن لكل المواطنين السودانيين بعد الحرب وعلي قدم المساواة؟. "

وللإجابة عليه فان هذه الورقة ستتناول في قسمها الثاني تأسيسا مفاهيميا لمعني الامن والقطاع الأمني مستهديةً بقيم حزب المؤتمر السوداني ومبادئه ومشروعه المركزي "مشروع البناء الوطني" المُعبّر عنه في أدبياته المختلفة واخرها مسودة وثيقته السياسية ثم تتناول في الثالث ازمة القطاع الأمني والعسكري من منظور تطورها التاريخي وعلاقتها بالدولة وبالسلطة والثروة والمجتمع ثم تدلِف في الرابع منها الي وصفٍ لسياق الواقع الحالي وتحليله وتعضيد حجة ضرورة البناء الجديد يليه في الخامس تحديدا لملامح الطريق الي الامام ووصفا للإصلاح الأمني وبناء القطاع الأمني والعسكري المنشود كغاية نهائية, شروطه, معاييره ومبادئه ثم تختتم في قسمها السادس بخارطة الطريق للوصول الي تلك الغاية والتسلسل الزمني.
من الواجب التأكيد على ان هذه الورقة لا تتضمّن إجابات نهائية او ادعاء بتقديم الحل الأوحد بل هي مساهمة في الحوار بين القوي المدنية الديموقراطية من اجل الوصول الي رؤية مشتركة تمكّنها من طرح مشروع متماسك لديه القابلية للتنفيذ ولتحويله الي اطر سياسية دستورية ومؤسسية في المستقبل القريب ثم الي واقعٍ مُعاش على المدي الطويل.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

2- تأسيس مفاهيمي

تعريفات أساسية للأمن

مفهوم الأمن بصورة عامة يمكن اختصاره في التحرر من أو مقاومة ضد أي ضرر محتمل (أو أي تغيير قسري غير مرغوب فيه) من قوى خارجية. قد يكون المستفيدون من الأمن هم الأشخاص والمجموعات الاجتماعية، والأشياء والمؤسسات، والنظم البيئية، وأي كيان آخر أو ظاهرة أخرى قد تكون عرضة لأي تغيير يطرأ في أي بيئة.

اما الامن بمعناه الشامل "القومي" فيعرفه تريجر وكرننبرج ال بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية". ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء". أما روبرت ماكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة."

في أنظمة الحكم الديموقراطي الراسخة والدول التي تتبني بالفعل مبدأ سيادة حكم القانون والمواطنة فان مفهوم الأمن يضع قضية توفير الامن, بمعناه الشامل, لكل المواطنات والمواطنين بالتساوي في مركز اهتماماته وبرامجه وفي مقدمة اولوياته بدلا عن الاكتفاء بحماية مؤسسات الدولة او النخبة العسكرية او المدنية الحاكمة او ذات النفوذ كما درجت على ذلك الأنظمة الشمولية التي تعاقبت علي حكم السودان والتي لم تكتف بذلك بل اسقطت في اغلب الأحيان امن المواطن/ة من أولوياتها واهتماماتها وبالتالي سياساتها تماما.

وبما ان القوي المدنية الديموقراطية تسعي في الأساس للوصول الي نظام حكم مدني ديموقراطي فيمكن تعريف مفهوم الامن من هذا المنظور الإصلاحي بأنه:

> " الامن, وبجانب العمليات السياسية والعسكرية المعنية بحماية مؤسسات الدولة واراضيها ومياهها واجوائها والسلام الداخلي والأمن المجتمعي من التهديدات الخارجية والداخلية, فانه يشمل بالضرورة كل النطاق المتعلق بمصلحة المواطن/ة كفرد او مجموعة, والحفاظ علي حياته وممتلكاته ورفاهه، واحترام حقوقه الاساسية وحماية البيئة. والذي يتم تعزيزه عبر المساهمة في تحقيق الأمن الدولي والإقليمي عبر الحفاظ على علاقات متوازنة بالدول الأخرى تضع الاستقرار وتحقيق المصالح المشتركة في قمة أولوياتها."

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

تعريف المجتمع الامني Security Community

من منظور البناء والإصلاح الشامل لنظام متكامل في ظل نظام حكم مدني ديموقراطي وفي مقدوره توفير الامن بتعريفاته المتعددة السابقة فانه من الضروري النظر الي المجتمع الأمني ككيان يتضمن بجانب القطاع الأمني والعسكري فاعلين اخرين. ما يعني انه يشمل كل الجهات المكلفة بتوفير الأمن والعدالة، بالإضافة الي إدارتها والمؤسسات التي تمارس الرقابة عليها. وينظم الإطار القانوني والسياسي المهام التي تنفذها هذه الجهات، كما يحكم سلطاتها وهيكليتها التنظيمية والعلاقات بينها.

وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن اجماله في خمسة قطاعات رئيسة:

أ- القوات الرسمية النظامية وغير النظامية (القطاع الأمني والعسكري):

- الجيش
- الشرطة
- المخابرات
- المليشيات المسلحة

ب-مؤسسات انفاذ القانون:

- المحكمة العليا او الدستورية
- الجهاز القضائي والمحاكم
- النيابة
- السجون
- القضاء الأهلي, الديني او العشائري

ت-أجهزة الإدارة والرقابة التنفيذية:

- المجلس القومي للأمن والدفاع
- الرئاسة
- مجلس الوزراء
- وزارة الدفاع
- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة المالية
- وزارة الخارجية
- ديوان المراجع العام

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

- مفوضية مكافحة الفساد
- مجالس التخطيط الاستراتيجي

ث-أجهزة الإدارة والرقابة التشريعية:

- البرلمان الاتحادي
- لجنة الامن والدفاع التابعة للبرلمان الاتحادي
- جهاز الرقابة المالية التابع للبرلمان الاتحادي
- البرلمانات الولائية او الإقليمية والمجالس المحلية

ج- جهات الرقابة غير الرسمية:

- مؤسسات المجتمع المدني
- وسائل الاعلام
- الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث
- المؤسسات الناشطة في مجال السياسات
- المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات حقوق الانسان

<u>الإصلاح الامني</u>

من منظور البناء والإصلاح الشامل المتكامل في ظل نظام حكم مدني ديموقراطي في مقدوره توفير الامن بتعريفاته المتعددة السابقة لكل المواطنات والمواطنين بالتساوي فانه يشتمل بجانب التأسيس لقطاع أمنى وعسكري كفء انفاذ حزمة عمليات الإصلاح السياسي الاجتماعي الاقتصادي التشريعي المؤسسي والثقافي المختلفة والهادفة الي تحقيق شروط التحول المدني الديموقراطي.

<u>بناء القطاع الامني</u>

بناء وإصلاح القطاع الأمني والعسكري هو عملية سياسية في المقام الأول تهدف إلى ضمان الرقابة الديمقراطية على الخدمات الأمنية المقدمة والأجهزة والمؤسسات المنوط بها القيام بذلك، وتعزيز فاعلية ونجاعة هذه الخدمات في توفير سلعة الامن. وتستند عملية بناء وإصلاح القطاع الأمني على المرتكزات التالية:

- الأطر الخاصة بالمفاهيم، والأساليب التي من شأنها الارتقاء بعملية استخدام الموارد الأمنية المتوفرة.
- شمولية Inclusivity عملية البناء والتي يلعب فيها المعنيين وأصحاب المصلحة دورا أساسيا.
- مشاركة الفاعلين سياسياً واجتماعيا في صياغة السياسات الأمنية.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

حوكمة القطاع الامني

يقصدُ بمفهوم الحوكمة في القطاع الأمني: السياسات والاطر القانونية والهيكلية، والنظم القيمية، والتوجهات التي على أساسها تُتخذ، وتُنفذ القرارات المتعلقة بموضوع الأمن وتحقيق اهداف المؤسسات المنوط بها. تعني الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن توفير الأمن للجميع بشكل متساو ويشدد هذا المفهوم على النقاط التالية:

- شفافية عملية صنع القرارات الأمنية
- تجسيد مبدأ المساءلة في مؤسسات القطاع الأمني
- الشمولية في عملية البناء والإصلاح

منطلقات رؤية المؤتمر السوداني و"مشروع البناء الوطني":

مقتطف من ديباجة الوثيقة السياسية لحزب المؤتمر السوداني:

يتبني مفهوم الدولة المدنية الديموقراطية الفيدرالية الملتزمة بفصل السلطات الثلاث, والتي يكون فيها الشعب هو مصدر السيادة والسلطات, ويسود فيها حكم القانون الذي تقوم فيه الدولة حصريا بإنفاذه وتطبيقه وتحتكر العنف الشرعي في اطار من احترام حقوق الانسان ويتم فيها التبادل السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة تعبر عن إرادة الجماهير وتكون فيها المواطنة هي الأساس للحقوق والواجبات,

في وطن متعدد الاعراق والثقافات والأديان والمذاهب واللّغات، يكون الانتماء له هو الهوية الجامعة والخيط الناظم لكل الهويات الصغرى المتنوعة دون تقويضها.

يناضل من أجل حرية الفكر والمعتقد والتعبير ويعمل على ترسيخ مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني ومن أجل بناء سودان حديث متقدّم آمِن ومُستقر.

مقتطف من المبادئ في الوثيقة السياسية لحزب المؤتمر السوداني:

8:2 دولة المؤسسات: يتبني حزب المؤتمر السوداني مبدأ حيادية وعدم تسييس مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية, والتي تستمد سيادتها، سلطتها وشرعيتها من الشعب للقيام بالعمليات الضرورية المطلوبة والتدخلات الخاصة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين افرادها ومجموعاتها وكياناتها الاعتبارية، بما يتضمن ذلك حق احتكار العنف الشرعي، وأن تكون هذه السُلطة ذات طابع قومي تعبر عن الجميع، وتستند على اساس دستوري وقانوني.

Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

مشروع البناء الوطني:

ايمانا منا بانه في المجتمعات المعافاة من الاختلالات العميقة المزمنة تتحول الدولة إلى ضابط إيقاع لحركة المجتمع وناظمٍ لتعايش مُكوِّناته المختلفة وضامنٍ لانسجامها وتماسك نسيجها، استناداً إلى مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة والكرامة الانسانية وقبول الآخر والاعتراف بحقه في الحضور والمشاركة في إدارة الحاضر وصياغة المصير الوطني عبر الحوار الحر المتكافئ الذي يُفضي إلى التوافق حول الفكرة الأرشد والسلوك الأقوّم.

والوصفة المجربة لتحقيق ذلك هي اعتماد الديموقراطية غير المزيفة أو المختزلة في بعدها الإجرائي نظاماً للحكم، فالديمقراطية، من خلال مؤسسات التمثيل التشريعية والرقابية والقضاء المستقل والإعلام الحر والمجتمع المدني الفاعل، توفِّر ساحات ومنابر يرتضيها الجميع لصراع الرؤى والأفكار والمصالح وتأمين تعايش مُكوِّنات المجتمع برُشْد إدارة تنوعها وحسم تناقضاتها ونزاعاتها بصورة عادلة ومتوازنة تراعي مصالح مختلف هذه المُكوِّنات وتحترم خصوصياتها.

بناء عليه فإننا نتبني **مشروع البناء الوطني** كغاية نسعى الي تحقيقها بوسائلنا السلمية عبر ثلاثة ركائز أساسية:

أولا:

إنشاء دولة مدنية ديموقراطية فدرالية ذات سيادة تلتزم بفصل السلطات الثلاث، متحررة ومستقلة في اتخاذ قرارها في الشؤون الخارجية، مالكة لناصية سيادتها الوطنية وقادرة على ترسيخ هذه السيادة داخليا، عبر تأكيد حقها في إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بكل ما يدخل في نطاق حدودها الجغرافية سواء المواطنين أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية أو الثروات والموارد الطبيعية.

دولة ذات سيادة داخلية تعبر عن جميع المواطنات والمواطنين ويدين لها الافراد والجماعات بالولاء كأولوية تسبق جميع اشكال الولاءات الدينية والقبلية والعرقية والطائفية أو غيرها، ويخضع لسلطتها طوعاً جميع الأفراد والجماعات خضوعا يجسده احتكارها للعنف القانوني ووجودها النافذ - عبرهم - في مستويات السلطة السيادية والتشريعية، التنفيذية والقضائية، وهذا يقابله بالضرورة تمليكها لجميع الأفراد والجماعات المنتمين إليها القدرة في الترقي والحراك الاجتماعي والسياسي الحر والمشاركة في إدارة أجهزة الدولة علي قدم المساواة، بحيث يصبح الانتماء للدولة هو الانتماء الأول العابر لكل الانتماءات الثانوية الأخرى دون تقويضها.

ثانيا:

بلورة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة، المحافظة على البيئة، وتحديث هياكل الاقتصاد والمجتمع واستيعاب التطور المعرفي، التكنلوجي والرقمي،

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

وترميم الاقتصاد الريفي وبناء السوق المحلية وتشجيع الاندماج والانصهار بين المناطق الجغرافية المختلفة لكسر احتكار العمل القائم علي أسس عرقية-اثنية او جهوية ليقوم بدلا عن ذلك علي أساس الكفاءة والجدارة ويسهم في البناء الموضوعي لكيان اجتماعي مقتدر يقف علي طرفي نقيض من بِنى المجتمعات التقليدية لما قبل الحداثة.

ثالثا:

اعتماد قومية أجهزة الدولة وعدالة التنمية وتوازنها واستدامتها والعمل على تزايد معدلاتها أساسا لبلورة ذاتية وهوية مشتركة للجموع والأعراق والثقافات داخل نطاقها الجغرافي، بحيث تجد كل الجماعات نفسها مشاركة في حركة ديناميكية تتفاعل عطاءً وأخذاً لإثراء الهوية الوطنية الجامعة دون تحجيم لهوياتها الذاتية المتميزة أو نفي لها، ودون طغيان ثقافة علي اخرى باستغلال أدوات السلطة لفرضها بالقوة الجبرية عبر أجهزة الدولة، واعتبار مسالة الذاتية والهوية جزء من سيرورة تاريخية وطرح لا يفصل بين الأساس الموضوعي للتنمية والأساس القيمي والمفاهيمي للدولة المدنية الديموقراطية.

وانطلاقا من منظورنا للتحول الديموقراطي كحزمة عمليات تَحوُّل إصلاحية وتحديثية ضرورية مستمرة, متكاملة ومتداخلة تفي بتحقيق شروط الركائز الثلاث لمشروع البناء الوطني فانه يمكن تعريفها بصورة أكثر تفصيلا كالتالي:

<u>التحول السياسي:</u>

ذلك يتحقق أولا بترسيخ دعائم السلام وتوفير الامن بمخاطبة جذور أسباب الحرب والنزاعات وتحقيق العدالة ورتق النسيج الاجتماعي وثانيا بالنجاح في ترسيخ مبدأ التبادل السلمي للسلطة وفي تجاوز نمط اقتلاع السلطة من قبل نخبة من العسكريين والمدنيين عبر الانقلابات العسكرية وتقويض اركان الدستور، وثالثا بتطوير العملية السياسية عبر بناء المؤسسات الديموقراطية المستقلة المسؤولة عن تنظيم وضبط الجانب القانوني والاجرائي لعملياتها والياتها المختلفة، ذلك بعد تحصين الفضاء المدني بتنقيته من كل تجليات العنف المحتمل عبر الحوار السليم وتعظيم سبل التوافق في اطار نظام حكم ديموقراطي ينسجم مع الواقع الثقافي، الاجتماعي، السياسي والاقتصادي للسودان.

<u>التحول التشريعي:</u>

الوصول الي دستور دائم يمثل عقدا اجتماعياً متوافقا عليه من الجميع عبر عملية تفاوضية شاملة لا تستثني أحدا، وإعادة صياغة التشريعات والقوانين وتاسيس منظومة عدلية ذات كفاءة على أسس

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

مبادئ دولة المواطنة المتساوية وسيادة حكم القانون وصيانة حياة وكرامة المواطنات والمواطنين واحترام حقوق الانسان.

تحول المجتمع المدني:

توسيع القاعدة المجتمعية المنحازة للتحول الديموقراطي والواعية بأهدافه، وذلك بالعمل الدؤوب على تطوير منظومات المجتمع المدني المختلفة والتأطير التشريعي لعملها وبناءها علي أسس ديموقراطية سليمة بما فيها الأحزاب السياسية والنقابات الفئوية والاتحادات المهنية والجمعيات التعاونية والإدارات الاهلية والمجموعات المطلبية، لزيادة فاعليتها ومشاركتها في الحراك الاجتماعي والسياسي علي حد سواء مكملة لدور المؤسسات الرسمية رقابة وتوجيها وتحفيزا وتقويما لزيادة حساسيتها تجاه كافة قضايا البناء الوطني.

التحول الاقتصادي:

التأسيس لاقتصاد إنتاجي متنوع ذو قاعدة واسعة، مستقلة نسبيا عن أجهزة الدولة وشاملة للنشاطات الرعوية والزراعية والصناعية والحرفية والمعلوماتية والمعرفية والمالية والخدمية والثقافية والفنية، اقتصاد متناغم مع مبادئ السوق الاجتماعي واطر التنمية العادلة المستدامة , يعمل ضمن منظومة الاقتصاد العالمي كعنصر فاعل ومتناغم وذلك عبر تبني سياسات واقعية تبدأ بمخاطبة الازمات المستفحلة واستقرار الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي والقطاعي كخطوة اولي اعدادا للانتقال الي مرحلة تبني معايير اقتصاد الدولة التنموية قبل الوصول الي مرحلة التأسيس لاقتصاد سوق-اجتماعي في اطار دولة صناعية متقدمة.

التحول المؤسسي:

ويشمل اعادة بناء واصلاح وتطوير المؤسسات العامة للدولة ، مدنية وعسكرية، التي تمكّنها من القيام بكل واجباتها المنصوص عليها في الدستور، مشكّلة بذلك اساسا لاستقرار عام لا يتأثر بتغيُّر الحكومات او الحاكمين وتعبر كذلك عن مبدأ قوميتها وقدرتها الوقوف علي مسافة واحدة من كل الافراد والجماعات دون تمييز، وعلي إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، تمكنها من السيطرة على أقاليمها الجغرافية، و الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة، ومن هذا المنظور نري ان عملية الاصلاح والبناء والتحديث تتجلي في ثلاثة مستويات ، تشريعي ، هيكلي وثقافي يجب ان تتوافر في كل منها معايير الشفافية والمساءلة والرقابة الشعبية والحوكمة الرشيدة المتسقة مع الدستور والقوانين المحلية والدولية ومعطيات الواقع.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

التحول الثقافي:

يرى الحزب أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق نصراً حاسماً في المعركة ضد العنف والقهر والفساد والاستبداد، لصالح الديموقراطية، دون إدراك أنَّ الحاضنة الرئيسية للديموقراطية هي الثقافة المجتمعية التي تقرُّ بمشروعية التمايز والاختلاف وتعترف بأنَّ جميع الناس أحرارٌ ومتساوون.. ولذلك فإن مهمة إنجاح التحول الديموقراطي واستدامته تتطلب عمليات تحول ثقافية عميقة تعمل علي تصفية كل سمات الفساد والاستبداد والاستعلاء ومظاهره و ترسيخ الوعي بالقيم والثقافة الديموقراطية المتمثلة في حق الأفراد في الاختيار والتعبير والاعتقاد عبر اليات متعارف عليها ضمن عقد اجتماعي متوافق عليه، والتي يمثل حرية التعبير والحركة والتملك أعمدتها الأساسية ضمن اطار من سيادة حكم القانون وتعميق لثقافة السلم المجتمعي وقبول الاخر والاحتفاء بالإرث الثقافي لكل المجموعات السكانية المتباينة والدعم العادل والتشجيع للإنتاج الفكري والفني، والذي يمثل الحوار البناء والسليم مصدر حركيتها ونمائها والتعليم والتوعية والممارسة رصيدها المتجدد.

“Everybody counts in applying democracy. And there will never be a true democracy until every responsible and law-abiding adult in it, without regard to race, sex, color or creed has his or her own inalienable and unpurchaseable voice in government.”

Chinua Achebe 1930-2013

" عند تطبيق الديمقراطية فان الجميع يوضع في الاعتبار. ولن تكون هناك ديمقراطية حقيقية حتى يكون لكل شخص بالغ مسؤول وملزم امام القانون فيها، بغض النظر عن عرقه أو جنسه أو لونه أو عقيدته, صوته غير القابل للتزييف وغير القابل للشراء فيما تتخذه الحكومة من قرارات. "

شينوا اشيبي 1930 -2013

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

3- ازمة القطاع الأمني في السودان

تمهيد: الخلل البنيوي للدولة السودانية

عانى السودان منذ استقلاله ازمة بنيوية مستفحلة تمثلت أسبابها الرئيسة في التناقض الكبير بين البني المؤسسية وشبكات النفوذ والمصالح التي خلفها المستعمر ورائه عام 1956م والتي صممت اصلا لخدمة أهدافه المتمثلة في السيطرة الأمنية والسياسية واستغلال الموارد الطبيعية لصالحه وبين البني السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة لعملية البناء الوطني السليم. فالنخب المسيطرة التي ورثت السلطة دون كبير عناء – فقد استقل السودان دون جهد او تضحيات كبيرة بل كان استقلاله بالأحرى نتاجا لحاجة بريطانيا العظمي للتخلص من الأعباء التي تمثلها بعض المستعمرات غير المربحة – لم تتمكن, ولأسباب ذاتية وموضوعية, من اجتراح رؤي طموحة بعيدة المدي وظلت مستغرقة في صراعاتها الصغرى حول السلطة بينما اهملت قضايا أساسية أهمها التوزيع العادل للثروة والتنمية المتوازنة والمستدامة والتمهيد لتوفير الفرص العادلة لكل مكونات الشعب السوداني للمشاركة السياسية والترقي الاجتماعي والرفاه الاقتصادي.

وبالمقابل فأن الطبقة التجارية, في افريقيا بعد الاستعمار علي عمومها, والتي كان من المفترض ان تكون قاطرة التنمية الحقيقية, كما فعلت البرجوازية الأوروبية بتدشينها للثورة الصناعية وبالتالي تعبيدها لمسار الارتقاء الاقتصادي السياسي والاجتماعي الذي تلاه, وافتقدت للعناصر الأساسية اللازمة لتغيير الاقتصاد الي صناعي, كرأس المال والمعرفة العلمية والتقنية والأسواق القادرة علي استيعاب منتجاتها, كما عانت منذ السبعينات أيضا من نظام تبادلي عالمي مجحف في حق الدول الأقل نموا, وبالتالي فان تركيزها انتقل من التصنيع الي استخراج الثروات الطبيعية وإنتاج المواد الأولية.

يذكر الدكتور محمد سليمان محمد في كتابه المهم "حروب السودان, صراع الموارد والهوية" عما أسماه "اشكالية الدولة":

(بعد قرون عديدة من الاستعمار برزت للوجود الدول الافريقية المستقلة كحامل لمشعل التنمية من اجل تغيير وتحديث مجتمعاتها في أقصر فترة زمنية ممكنة وباسم "التحديث" وتحت شعارات "التنمية" تم تغيير أنظمة حيازة الأرض لتدعيم الملكية الخاصة وبدأ العمل في الزراعة الممكننة "الالية" وتكثيف انتاج المحاصيل "النقدية" وتأسست الصناعات الأولية.

وعلى عكس ما كانت تقدمه الخطابات السياسية والتي كانت تزعم انها تبذل المساعي في سبيل "التنمية الوطنية" فان الاستراتيجيات الاقتصادية سريعا ما جعلت اولويتها سيطرة النخبة الوطنية

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

علي المصادر الحيوية للثروة. وفي وجه قطاع خاص ضعيف القدرة صار لسيطرة الدولة علي أجهزة الحكومة أهمية حاسمة في احداث رفاهية اقتصادية, بينما أصبحت الدولة التي تضعضعت او افقرت خلال محاولات "التحديث" هذه بمثابة حارس علي الثروة الوطنية توزعها كما تشاء, ولقد تصاعدت النزاعات بين النخب المتنافسة علي السلطة نتيجة لتدهور الاقتصاد وتقلص "الكعكة".)

كما يذكر في نفس الكتاب مستخدما مصطلح "مؤسسة الجلابة" ومعرّفا بصورة أكثر دقة تلك "النخبة المسيطرة":

("مؤسسة الجلابة" تمثل اكثر المجموعات الشمالية ثراء اذ يتمتع افرادها بتأثير اقتصادي وسياسي كبير خلال تاريخ السودان الحديث.)....ويضيف :(لعبت سياسات البنك الدولي ومشاريعه في السودان منذ العقد السادس من القرن العشرين في توسيع شبكة الجلابة لينضم الي ركب التجار فيه مجموعات متميزة من الأجيال الجديدة من عائلات الإدارة الاهلية والفئات المهنية "مدنية وعسكرية" وقيادات التنظيمات السياسية. ومن اوساطهم خرجت القيادات الاجتماعية والدينية للمجتمع السوداني وأصبحوا فيما بعد قوة سياسية لعبت دورا متقدما في بلورة وجود فعال له خصوصيته وعنصر توحيد لصفوة القبائل المختلفة متجاوزة بذلك هيمنة الشيوخ والمكوك والسلاطين. واكتسبوا عبر الزمن مرونة لا تضاهي للتلاؤم مع المتغيرات. وعندما تعرضت في بعض الفترات مصالحهم للخطر استطاعوا استعادة قبضتهم على جهاز الدولة اما عبر هياكل ديموقراطية زائفة "شكلا ومضمونا", او عن طريق البندقية, متقمصين حينا شخصية دكتور جاكل وحينا اخر شخصية مستر هايد حسب ما يتطلبه الوضع.)

* ونتفق معه في ذلك, لكن نختلف معه في ان شبكة "طبقة النخبة المسيطرة" التي اطلق عليها مصطلح "مؤسسة الجلابة" وان كانت غالبيتها تتكون من افراد ينتمون للمجموعات "المستعربة" فهي تضم أيضا اخرين من خلفيات اجتماعية وعرقية مختلفة تطابقت مصالحهم مع هذه المجموعة في فترة تاريخية معينة, بمعني ان المعيار الأساسي لتصنيف هذه النخبة "المسيطرة" في المركز هو مدي نفوذها السياسي والاقتصادي, وهي بذلك تخضع لتغييرات مستمرة تبعا لانضمام شرائح اجتماعية جديدة "قيادات بعض القوي المسلحة عقب اتفاقات السلام السابقة او قيادات مليشيا تابعة للمؤسسة العسكرية كأمثلة او الراسمالية الاسلاموية الجديدة ...الخ" او خروج شرائح اخري, كعديد القوي الرأسمالية التي تم استهدافها بعمليات التمكين والاحلال والابدال خلال فترة حكم الإنقاذ او الطبقة الوسطي من المهنيين الذين تعرضوا لعمليات الفصل التعسفي الواسعة او ما عرف ب "الصالح العام".

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

خلفية تاريخية عن القطاع

يمثل المسار التطوري للقطاع الأمني والعسكري في السودان نموذجا ساطعا لما يسمى ب Elite Manipulation، اي استغلال "النخبة المسيطرة" المشار اليها أعلاه للقوات الحاملة للسلاح، رسمية وشبه رسمية، لتحقيق اهدافها السياسية او الاقتصادية الخاصة والتي لا تتطابق مع المصلحة العامة, وبما ان ذلك هو التفسير الأكثر دقة لازمة علاقة المنظومة الأمنية والعسكرية بالسلطة والثروة والمجتمع فسنتخذه كمنظور رئيسي لتناول التطور التاريخي لهذا القطاع في هذه الورقة.

تاريخيا عرف السودان بجنوده الاقوياء الشجعان وقدراتهم الأسطورية في القتال وتحمل اقسي الظروف في كافة الميادين وهو, بجانب البحث عن الذهب, كان الدافع لغزو محمد علي باشا للسودان عام 1821م حتى يتمكن من رفد جيشه بالرجال اعدادا لخطته التوسعية غير الموفّقة للوصول الي سدّة سلطة الدولة العثمانية في الآستانة.

لاحقا ثمّة دلائل تاريخية اخري علي مآثر الجندي السوداني ابرزها تلك التي تركها ورائهم 453 من اجدادنا عام 1863م والذين شاركوا في الحملة الفرنسيّة لاحتلال المكسيك ضمن اوّرطة انتدبت من قبل خديوي مصر حينها محمد سعيد باشا للقتال بجانب القوات الفرنسية, ورغم الهزيمة التي منيت بها الحملة فقد ترك الجنود السودانيون خلفهم , عدا عن مئة واربعين شهيدا ما زالت شواهد قبورهم شاخصة في مقبرة فيرا كروز القديمة وبسملة منحوتة بيد احد هؤلاء الاشاوس علي عتبة كنيستها, سيرة من الشجاعة الاسطورية ادهشت الجميع, واستحقاقا لأرفع آيات التكريم تجلت في مصافحة نابليون الثالث في ابريل 1867م لقائد الأوّرطة البكباشي محمد الماظ افندي خلال احتفال كبير جري في باريس علي شرف مرور القوات المنسحبة في طريق ايابها للوطن ووضعه بنفسه وساما رفيعا علي صدره.

قبل إنشاء قوة دفاع السودان عام 1925م عقب انتفاضة اللواء الأبيض سنة 1924م، كانت القوات السودانية ومنذ عام 1898م جزءًا من الجيش المصري، الذي بدوره يقوده ضباطا بريطانيون ومصريون، ويتكون غالب قوامه من الجنود السودانيين واقلية من الجنود المصريين.

منذ انشائها شغل رتبة القائد العام لقوة دفاع السودان ثمانية من الجنرالات البريطانيين وفريقان L.Generals هما السير ويليام بلات والسير ويل بيريسفورد بيرس ما بين نوفمبر 1938م وديسمبر 1943م, ابان احتدام مواجهات الحرب العالمية الثانية في افريقيا, وكان اخر البريطانيين الذين شغلوا هذا المنصب الرفيع هو الجنرال ريجينالد سكونز الذي سلم الراية لأول قائد عام سوداني هو اللواء

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

احمد محمد حمد في نوفمبر 1954م تلاه الفريق إبراهيم عبود عام 1956م عقب الاستقلال وتغيير اسم المؤسسة الي قوات الشعب المسلحة.

ورغم المسيرة المتميزة لهذه المؤسسة والتي اعتبرت عند لحظة الاستقلال حالة فريدة مقارنة بتجارب الدول الإفريقية الأخرى جنوب الصحراء كونها خرجت ككيان حديث جيد التنظيم يمتلك سمات الجيش الوطني المستقل الا انها وكغيرها من المؤسسات التي ورثها السودان من المستعمر كانت ايضا مصممة برؤية محدودة بحدود مصالحه, اعني بذلك المستعمِر, وباقل التكاليف الممكنة, أي انها كانت جزءا من بنية حكم اعتمدت علي قبضة مركزية تفوض سلطاتها عبر ما سمي بالحكم غير المباشر لوكلاء محليين في الأقاليم هم جماع زعماء عشائر وقبائل وطوائف دينية تم تركيز كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في أيديهم وبذا اجترح نظام حكم زبائني بامتياز يجعل من مراكز القوّة الثانوية المذكورة ترتبط كليا بالسلطة المركزية المحمية بقوة مسلحة منظمة وضاربة ويعيد تعريف علاقة السكان بالدولة بمنهجين مختلفين, علاقة المواطنة Citizenship في الفضاء المدني ابرزهم ما سمي بطبقة الافندية الذين شكلوا نواة الحركة السياسية لاحقا, وعلاقة الراعي والرعية Subjects الخاضعة للوكلاء الخاضعين بدورهم للحكومة المركزية في الفضاء الريفي, وهو ما مكن المستعمر من إدارة بلد شاسع مثل السودان (مليون ميل مربع حينها) , منفردا لمدة زمنية تفوق الثلاثة عقود بقوة بشرية قوامها لا يتعدّى الالف ومئتي موظف حكومي بريطاني ما بين عسكري ومدني.

رغم مرور ستة وستين عاما علي الاستقلال الا ان بنية الحكم المركزي الزبائني المذكورة أعلاه لم تتغير بصورة جذرية كما ظل الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة علي النمط الريعي واستغلال المواد الخام غير المصنعة ما اسفر عن انكماش قاعدة المصالح المادية الكلية وارتباطها المباشر بجهاز الدولة وبالتالي بمؤسسة الجيش التي تمثل احد اهم أركانها وهو ما يفسر موضوعيا الي حد كبير, بجانب كون المؤسسة العسكرية هي الأكثر تنظيما وحداثة مقارنة بمؤسسات الدولة الأخرى وضعف المؤسسات الديموقراطية وتواضع التجربة السياسية والتوتر بين إمكانات الدولة الوليدة وتطلعات شعبها الذي تم تحريره للتو, يفسر تصاعد نفوذ الجيش السياسي والاقتصادي لاحقا واستغلال النّخب المتعاقبة في الحكم لعين شبكات النفوذ والمصالح المحمية بجيش مركزي اما للمحافظة علي امتيازاتها القديمة او لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية جديدة.

"يذكر لوكهام في كتابه (المؤسسة العسكرية والعسكرة والديمقراطية في إفريقيا 1998)، أن حكم المؤسسة العسكرية في فترة ما بعد الاستعمار في بلدان إفريقيا، كان انتقالًا لا مفرَّ منه، وتحولًا نموذجيًّا لا غنى عنه في أسلوب الحكم وإدارة البلاد. وبمرور الزمن، أضحت مطالبة الجيش بالسلطة وأحقيته في الحكم تنبثق أساسًا من اقتناع المؤسسة العسكرية بأن أية حكومة مدنية قد تفرزها

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

انتخابات ديمقراطية لن تكون جديرة بالثقة، ولن تكون مؤهلة لخوض غمار السياسة، وسبر أغوارها. ففي الذهنية العسكرية، يؤمن الجنرالات بأن أي كيان مدني سيكون عرضة للفساد، وسيعرِّض البلاد إلى اضطرابات اقتصادية بسوء إدارة، ومراهقة سياسية، وافتقار للخبرة والحنكة والانضباط الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية."

التمدد السياسي للقطاع

اذا اردنا توصيف تطوّر علاقة المؤسسة العسكرية السودانية بالسلطة في عجالة فيمكن ان يكون ال 17 من نوفمبر 1958م هو نقطة البداية العمليّة لتحوّر هذه العلاقة علي المستوي السياسي, فبتسليم رئيس الوزراء حينها واحد القيادات التاريخية لحزب الامة الاميرلاي عبد الله خليل بك السّلطة لقائد الجيش الفريق إبراهيم عبود لأسباب يرجعها غالب المؤرّخين الي رغبة في حسم صراع سياسي خارج حلبة البرلمان باستخدام أدوات غير ديموقراطية, بدأت عملية تغيير عميقة لعلاقة الجيش بالسلطة وهي عملية اتسمت بالتصاعد المستمر لدورها السياسي خلال أربعة وستين عاما علي مراحل, بدأت بنظام الرئيس الراحل إبراهيم عبود والذي اعتبر ديكتاتورا محافظا, لم يكن يحمل برنامجا لتغيير سياسي واجتماعي جذري او رغبة في التمسك بالسلطة وهو ما يفسر سلمية سقوط نظامه وقلة أعداد الشهداء خلال انتفاضة أكتوبر 1964م (جدير بالذكر ان السودان في عهده تنازل عن أراض شاسعة في حدوده الشمالية من اجل مشروع السد العالي دون مقابل منصف).

تلاه, وفي خضم الاستقطاب الكبير بين المعسكرين الغربي والشرقي والانقلابات العسكرية العديدة في دول العالم الثالث, عملية تسيّيس واسعة للجيش من قبل أحزاب سياسية متعددة ابرزها كانت أحزاب عقائدية يسارية تحمل برامجا راديكاليّة يقتضي فرضها علي المجتمع الحصول علي القوة والقدرة اللازمة من قمة سنام السلطة وهو ما تمخض عن انقلاب الخامس والعشرين من مايو بقيادة مجموعة الضباط الاحرار التي تجمع شيوعيين وعروبيين علي راسهم العقيد جعفر النميري, بينما شكّل انقلاب الإسلاميين علي الحكومة المنتخبة في الثلاثين من يونيو 1989م عتبة جديدة في مسيرة التسيّيس المتصاعد. لكن في تقديرنا فان مفاصلة ديسمبر 1999م هي النقطة الحرجة التي مالت فيها كفة موازين السلطة تماما لصالح العسكريين (ويشمل ذلك التعريف مدنيين معسكرين ومنخرطين في اجسام موازية كجهاز الامن الوطني والامن الشعبي... الخ) , وهو ما ادّي الي عسكرة الحياة المدنية بشكل كبير وتسيّيس عميق للجيش وللقطاع الأمني بصورة اعم.

جدير بالذكر ان السودان في عهد حكم البشير والاسلامويين فقد ثلث أراضيه بانفصال الجنوب وتم احتلال كل من الفشقة شرقا وإقليم حلايب وشلاتين شمالا.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

تجلي التمدد السياسي للقطاع الأمني والعسكري وتفشي التسييس علي كافة مفاصله في سلوك قيادة المؤسسة العسكرية عقب اسقاط المشير عمر البشير, حيث تحولت الي مؤسسة مستقلة عن الدولة وتسيطر عليها نخبة من القيادات العسكرية المرتبطة بدرجة او باحري بالنظام السابق, وعملت بكل ما تملك من قوة للسيطرة علي القرار السياسي وعلي مفاصل الدولة ووضع العقبات امام المكون المدني الديموقراطي باستخدام اذرعه الاستخبارية والخدمة المدنية وبعض الواجهات السياسية المدنية, بل والدخول في صراع مباشر معها, حيث يمكننا ان نصف القطاع وبالتحديد تحالف الجيش والدعم السريع في هذه المرحلة الي تحوله كيان/حزب سياسي "مسلح" ومستقل حامل لأجندات سلطوية ويدافع عن مصالح قادته الاقتصادية وطموحاتهم السياسية.

يعتبر انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021م, اعلي تجليات التمدد السياسي للقطاع الأمني والعسكري وقمة احتدام الصراع بين المكون العسكري الساعي للانفراد بالسلطة والمدني الساعي للانتقال الديموقراطي. وفي ظل انعدام المشروعية او المبررات الموضوعية للانقلاب, باستثناء الاجندة غير المعلنة المذكورة, اعتمد المكون العسكري في محاولة منه لتبرير انتهاك قدسية الدستور وتقويضه والقتل والقمع المفرط للمحتجين السلميين ولجعل مشروعه يحظى بالحدّ الأدنى من التماسك عمد الي استغلال وتعميق الثقافة القبليّة العسكرتارية المتوارثة في القطاع الأمني والعسكري وذلك بتقسيم المجتمع الي فسطاطين عسكري ومدني, يفترض تفوق الأول علي الأخير لضمان دعم شريحة واسعة من الضباط والجنود بدغدغة مشاعر ما يمكن تسميته بالانا العسكرية المتضخمة وتوفير احساس بالاستقرار والأمان في ظل مؤسسة تضمن لهم قبولا اجتماعيا وحدا ادني من المستوي المعيشي الجيد.

في تقديرنا كذلك فان انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر مثل النقطة الحقيقية لانشتعال شرارة حرب ابريل 2023م كونه قوض الأساس الدستوري للدولة واعتمد بدلا عن ذلك علي اساس شرعية القوة ما ادي في المنتهي الي تصادم اكبر قوتين حاملتين للسلاح وساعتين للسلطة عبر تلك الشرعية الوحيدة المتبقية.

التمدد الاقتصادي للقطاع

من الجانب الاخر, فان انقلاب الخامس والعشرين من مايو 1969م يعتبر بدوره نقطة البداية العملية لتوسّع نفوذ المؤسسة العسكرية الاقتصادي, فبتبني نظام مايو رؤية اشتراكية علمية للاقتصاد تعتمد علي التخطيط المركزي واحلال القطاع الخاص بالعام باستخدام أدوات التأميم أصبحت الدولة والتي يسيطر عليها الجيش هي الفاعل الرئيس في السوق وهو ما قطع الطريق امام التطور الطبيعي للقطاع الخاص واهدر الفرصة امامه للتطور والتوسع وللمساهمة في بناء قاعدة مصالح مادية مستقلّة الي حد كبير عن جهاز الدولة.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

كما شكل نظام مايو أيضا نقطة البداية لخروج ميزانية القوات المسلحة عن المؤسسات المدنية الممثلة في وزارة المالية وأجهزة الرقابة المختصة المستقلة وبداية تمدد نصيب القطاع الأمني من الموازنة العامة علي حساب الصحة والتعليم والبحث العلمي والزراعة والصناعة والطاقة والبني التحتية ...ألخ.

بعد تغيير نظام مايو لسياساته الاقتصادية لمجابهة الازمات المتلاحقة وتوجّهه نحو منهج أكثر ليبرالية في نهاية سبعينيات القرن الماضي, ولردم الهوة المعيشية لعناصر الجيش وضمان ولائهم وولاء بعض شبكات المصالح الخاصة اضطر للدخول كأحد الفاعلين في السوق الحر عبر مؤسسات مختلفة أبرزها المؤسّسة العسكرية الاقتصادية, ومستفيدا من نفوذه السياسي واستثناءات عديدة استطاع ان يفرض حضورا في عديد القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية.

تضاعف تأثير المنظومة الأمنية والعسكرية في الاقتصاد عقب انقلاب الثلاثين من يونيو 1989م, والذي أسّس لنظام كليبتوقراطي Kleptocratic بامتياز حيث دخل بجانب الجيش فاعلين جدد في الساحة الاقتصادية مرتبطين عضويا بالنخبة الاسلاموية الحاكمة, ابرزها علي الاطلاق الشركات التابعة لجهاز الامن الوطني المتمدد سياسيا واجتماعيا ولاحقا المرتبطة بقوات الدعم السريع. تميزت هذه الفترة بجانب تمدد المنظومة في كل مفاصل الاقتصاد (من بيع الأسلحة الثقيلة والخفيفة الي حلاوة الطحينية) انتهاج وسائل جديدة تمزج بين القطاعين الخاص والعام وذات ارتباطات عابرة للحدود وعمليات تجاريّة (مدنية وعسكرية) بعيدة عن أي جهاز دولة رقابي كفء ومحصنة كليا من المسائلة العدلية, وهو ما ادي الي بروز طبقة اوليغاركية عسكرية وشبه عسكرية فاسدة وذات نفوذ واسع ومعزولة عن قضايا المواطن العادي اليومية.

قدر النشاط الاقتصادي للقطاع عقب سقوط الجنرال البشير عام 2019م والمستقل عن رقابة الدولة ب 82% من الاقتصاد الرسمي. يسيطر عليه نخبة من جنرالات الجيش والدعم السريع وشبكات المصالح المرتبطة بهما ويغطي قطاعات اقتصادية عديدة, شهدت جميعها ومنذ سقوط البشير صراعا محتدما بينهما.

في مقتطف من تقرير بعنوان "حاميها حراميها " Breaking the Bankالمُعَد في مركز دراسات الدفاع المتقدمة من قبل كل من الصحفيين كاثرين كارتييه, ايفا كاهان واسحق زوكن, والمنشور علي موقعه الاسفيري C4ADS . org يوم 29 يونيو 2022م يصف الوضع في السودان :

(يقوم تكتل احتكاري قمعي من الجهات الفاعلة التابعة للدولة باستخدام سيطرته على الاقتصاد لعرقلة طموحات السودان الديمقراطية. وهو يشكل "دولة عميقة" داخل السودان، ويعمل من خلال مؤسسات الدولة لإثراء أعضائه والنأي بهم عن المساءلة.)

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

كما يعدد التقرير شبكة الشركات والبنوك والمؤسسات الربحية التي يسيطر عليها الجنرالات وهو ما يحيلنا الي الاستنتاج المنطقي بان احد اهم اسباب انقلاب 2021م ومن بعدها الحرب الحالية هو فرض السلطة المطلقة بالقوة للمحافظة علي المكتسبات غير المشروعة والامتيازات الهائلة العائدة للنشاطات التجارية الاحتكارية الرسمية والتهريب والفساد المالي والاداري والتكسب غير المشروع داخل النطاق الاقتصادي للقطاع الأمني والعسكري والذي بلغ حسب عديد التقديرات 30% من الناتج الإجمالي المحلي للشركات والمؤسسات المرتبطة بالجيش وجنرالاته وحوالي 12% للشركات والمؤسسات المرتبطة بالدعم السريع وآل دقلو. واذا اضفنا الي ذلك نشاط شبكات المصالح المرتبطة بالنظام السابق نصل الي محصلة سيطرة هذا الثلاثي علي الاقتصاد بصورة شبه كلية.

ربما من اهم القطاعات التي تعبر عن الخلفية التنافسية علي الموارد لحرب 15 ابريل 2023م هو قطاع تعدين الذهب, فالدعم السريع بما لديه من نفوذ يشبه الدولة داخل الدولة ظل يدير نشاطه خارج القنوات الرسمية لسنوات عديدة ودون حصول الدولة علي العائدات المجزية التي فرضتها السياسات والقوانين, وعلي اثر توسعه في مناطق اخري كالشمالية ونهر النيل وشرق السودان عبر توفير الحماية لبعض الشركات في القطاع الخاص حتي تقوم بنشاطها خارج مظلة الدولة ورقابتها مقابل اقتطاع نسبة من الإنتاج انتهج الجيش سياسة مضادة قبل حوالي العام ونصف لإزاحة الدعم السريع من نشاط التعدين في هذه المناطق وعمد لتحقيق ذلك علي الدخول في نوع مشابه من الشراكات مع القطاع الخاص, ومع انتهاج الدولة لسياسات أدت الي ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج وزيادة الرسوم تدهور القطاع الخاص للتعدين وخرجت عديد الشركات من السوق بل انتهي بعديد من المستثمرين المتعثرين في السجون, ودخل كل من الدعم السريع والجيش كمؤسسة او افراد (جنرالات) وبعض القوي المسلحة الموقعة علي اتفاق جوبا ايضا (جبل ايس في شرق السودان نموذجا) في التنافس علي بسط سيطرتهم علي مناطق التعدين وإدارة سلسة الإنتاج بكاملها حتي مرحلة التصدير, والتي يتم جزء هام منها خارج الأطر القانونية ولصالح دول ضالعة اليوم في الحرب مباشرة. كما ان هنالك عديد المؤشرات لارتباط نشاط التعدين في الذهب بعمليات غسيل أموال ضخمة عبر السيطرة الكاملة على بنك السودان المركزي وهو امر يحتاج لمزيد من التحقيق والادلة.

القطاع والمجتمع

يمكن بدوره وصف انقلاب الثلاثين من يونيو 1989م كتاريخ مرجعي لتغييرات جذرية في علاقة المنظومة الأمنية والعسكرية بالمجتمع, فبانتهاج الإسلاميين لايديولوجيا تقوم علي ركيزتي التمكين وفقه الضرورة ولبرنامج تغيير اجتماعي راديكالي (المشروع الحضاري) والذي هدف الي التأسيس لتصور لا تاريخاني لدولة إسلامية مثالية منشودة عبر فرضه بالقوة من قمة السلطة, عمل النظام وفق سياسات أدت الي مزيد من التسيّيس للمنظومة الأمنيّة والعسكرية بحسبانها الأداة الرئيسة

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

لفرض هذه الرؤية الأحادية كما عمل علي عسكرة المجتمع عبر برامج مثل الدفاع الشعبي والتجنيد القسري للمواطنين بالتركيز علي طلاب الجامعات الذين تم الدفع بالآلاف في اتون الحروب الاهليّة.

لعبت العمليات المزدوجة لعسكرة المجتمع وتسييس المنظومة الأمنية والعسكرية بجانب عوامل اخري كالحروب الاهلية التي شنتها دولة الإنقاذ في عديد بقاع السودان والقمع الذي قوبل به الحراك السياسي السلمي المقاوم دورا أساسيا في تعميق الهوة بين العسكريين والمدنيين.

أوصل انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر وما صحبه من انتهاكات بليغة ضد المدنيين وصلت حد الجرائم ضد الإنسانية هذه العلاقة الي مرحلة ما يمكن تسميته بأزمة الثقة العميقة المستفحلة, وبالقابل فان العلاقة مع وكلاء السلطة التقليديين وشبكات المصالح المرتبطة بالنظام, وهم نتاج امتداد نمط علاقات السلطة والاقتصاد المتوارث منذ الاستقلال المشار اليه أعلاه, شهد تطورا كبيرا على أساس من تحقيق المصالح الخاصة مقابل توفير غطاء سياسي يسمح للنظام الجديد بالاستمرار في الحكم.

ادي الاستقطاب الحاد الذي احدثته الالة الإعلامية القوية لنظام انقلاب 2021م والموروثة من النظام السابق والانقسامات المزمنة في الصف المدني الي مزيد من عسكرة الفضاء العام لتأتي حرب ابريل 2023م وتعمق من هذا الاستقطاب لكن هذه المرة بين طرفي الحرب, والذي اتخذ هذه المرة ابعادا عنصرية وجهوية خطيرة جدا وقضي علي ما تبقي من فضاء مدني ومجتمع مدني معافي ومتماسك بل انزلق الامر نحو تعبئة الجميع ضد الجميع بانتهاج سياسية الاستنفار من طرف الجيش والنفير من طرف الدعم السريع وخطاب الكراهية وتعظيم قيم التوحّش والعنف من الجانبين.

بروز ظاهرة المليشيات المسلحة واستفحالها

ادي الخلل البنيوي للدولة الذي ذكرناه سابقا الي حمل بعض المكونات الاجتماعية للسلاح لمعالجة قضايا الظلامات التاريخية التي تعرضت لها منذ ما قبل الاستقلال 1956م ومن اجل انتزاع حقوقها من "النخبة المسيطرة" في المركز عبر نموذج ثورات الريف او الكفاح المسلح.

بينما ادت محدودية إمكانات الدولة وعجز جيشها عن بسط سيطرته علي كامل أقاليم البلاد الممتدة "مليون ميل مربع قبل استقلال دولة جنوب السودان" الي توسع رقعة هذه النزاعات من جهة ومن جهة اخري لجوء "النخبة المسيطرة" في المركز ولمجابهة هذه المقاومة المسلحة الي استغلال التوتر الاجتماعي الكامن بفعل ندرة الموارد, واللجوء الي تسليح مليشيات قبلية من عين الأقاليم المهمشة أيضا, مقابل الحصول علي السلاح والاحتفاظ بالغنائم المنهوبة "الماشية في الغالب" وبالمقابل توفّر الدولة لهذه المليشيات الغطاء السياسي والقانوني الذي يمكّنها الإفلات

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

من العقاب جراء الانتهاكات المروعة التي كانت تتخلل عملياتها بل امتد الامر الي توفير الدولة الغطاء العسكري "الجوي" والمشاركة المباشرة في العمليات البرية التي تضمنت قتلا واغتصابا وتدميرا ونهبا مُمنهجاً للممتلكات.

*راجع التقرير الوافي الذي قدمته اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بدارفور في جنيفا بتاريخ 5 يناير 2005م والذي تم علي اثره تحريك الإجراءات القانونية التي أدت الي المطالبة بمثول الجنرال البشير وعدد من رموز نظامه امام محكمة الجنايات الدولية.ICC

استعانت الدولة السودانية ممثلة في مؤسستها العسكرية ومنذ تأسيسها تقريبا بمليشيات قبلية تقاتل الي جانبها او عنها بالوكالة, فأظهرت حرب الجنوب (1955م-2005م) ما عرف بالقوات الصديقة, ثم في نهاية الثمانينات وخلال الفترة الديموقراطية الثالثة ظهرت قوات المراحيل ولاحقا قوات الامن الشعبي والدفاع الشعبي عقب انقلاب الإسلاميين العسكري علي الحكم عام 1989م في نمط اشبه بالقوات الموازية "الحرس الثوري" التي انشاها الملالي في ايران بعد ثورة عام 1979م ثم وتحت غطاء هذا الجسم الجديد ظهرت قوات الجنجويد سيئة السمعة ومنها حرس الحدود التي تم تطويرها وتأهيلها من قبل الجنرال البشير والمؤسسة العسكرية لتصبح قوات الدعم السريع.

ادي التوتر الأمني الإقليمي منذ ثمانينيات القرن الماضي وما نتج عنه من انتشار للسلاح, كما حدث في دارفور كمثال, علي إثر الحرب الليبية التشادية حول إقليم "اوزو" او ما عرف بحرب "التويوتا", الي تعميق ظاهرة تناسل المجموعات المسلحة, بعضها يحمل اجندات سياسية والبعض الاخر جعل من نهب القوافل والقري نشاطه الرئيسي.

الخطير في الاتجاه التي اتخذته سياسات النظم المركزية "نظم حكم النخب المسيطرة" خلال عقود هو تبنيها وبوضوح منذ نهاية الثمانينات نمط تسليح ما سمي بالقبائل "العربية" وتحالفاتها وهي ظاهرة تعمقت جدا خلال حكم الاسلاميين الطويل (1989-2019) بحكم منظورها الحامل لتراتبية عنصرية لا لبس فيها, وهو ما جعل من الصراع حول الموارد والسلطة والظلامات التاريخية يتحول شيئا فشيئا الي صراع قبلي/جهوي/هوياتي تتخذ فيه خطوط التباين الاثني شكل خطوط المواجهات المسلحة والتي صحبتها انتهاكات عديدة ترقي للجرائم الموجهة ضد الإنسانية.

*راجع التقرير الوافي المذكور أعلاه.

وهي إحدى اهم العوامل التي أدت الي بناء وتمكين قوات الدعم السريع من قبل النظام الاسلاموي الحاكم وتحويله بالتدريج الي جيش موازٍ كامل العدة والعتاد.

ففي إطار جمعنا للمعلومات خلال الاعداد لهذه الورقة تطابقت شهادات ذات دلالة كبيرة يمكن ايجازها في التالي:

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

" نسبة للضعف الوظيفي الكامن أصلا في الجيش ولجوئه الي المليشيات المسلحة منذ تأسيسه وبسبب عدم التوازن الاثني داخل صفوفه - فغالبية نخبة الضباط من خلفيات اثنية "مستعربة" من وسط وشمال السودان بينما غالبية الجنود وجنود الصف من خلفيات اثنية "افريقية غير مستعربة" من غرب وجنوب السودان - وبما ان الحروب التي خاضها هذا الجيش أصلا كانت في الغالب في مناطق الهامش المظلومة تاريخيا التي ينتمي اليها الجنود وجنود الصف فان استخدامهم لمقاتلة بني جلدتهم ينطوي علي مخاطر كبري أهمها انه سيؤدي في الغالب الي انضمام شريحة منهم الي الجانب الاخر "المقاوم" من الصراع المسلح. كما ان بعض القيادات الإسلامية رأت خطورة متزايدة في التغيير الديموغرافي المتنامي للمجموعات الافريقية وزيادة حملة السلاح المقاومين من اوساطهم علي المكونات المستعربة والتي تعتبر "النخبة المسيطرة" اعلي تجلياتها, بسبب تباطؤ نموهم الديموغرافي وتراجع استعدادهم للانخراط في القتال والنشاط الحربي بفعل استقرارهم ووصولهم الي درجة معقولة من التمدن والرفاه. وهو ما ادي الي اتجاه قيادات الدولة حينها (أي في بداية الالفينيات) الي اعتماد استراتيجية تتمثل في تحويل المليشيات المكونة من عناصر "عربية/جنجويد" في مناطق الهامش, خصوصا في دارفور وجنوب كردفان, الي قوة ضاربة تعمل على حسم التمرد امنيا في مناطق الهامش وتدافع بذلك عن مصالح "النخبة المسيطرة" وتضمن استقرارها واستمرار سيطرتها علي السلطة المركزية والثروة والامتيازات التأريخية المرتبطة بها."

نتيجة لانتهاج السياسة المذكورة أعلاه وقدرة المناورة السياسية المستندة علي وعي بتوازنات القوة التي تشكلها مكونات النظام السابق والتي اثبتها قائد/مالك قوات الدعم السريع وتمكنه من الحصول علي الموارد (الذهب, التهريب والارتزاق) استطاع شراء الولاءات والتمركز بعد سقوط النظام في قلب النظام السياسي الجديد قيد التخلق, مديرا لمجلس إدارة السوق السياسي السوداني بامتياز كما عبر عن ذلك ب. اليكس دي وال في ورقته المهمة التي نشرها في اغسطس عام 2019م "السودان كسوق سياسي". وهو ما جعل من مشروعه السياسي ينافس ويهدد مشروع إعادة انتاج عناصر النظام السابق لشمولية اسلاموية جديدة والمتكامل والمتداخل مع مشروع نخبة قيادة الجيش للتأسيس لشمولية عسكرية جديدة على أنقاض نظام البشير وهو ما ادي ضمن أسباب موضوعية وذاتية اخري الي انفجار 15 ابريل 2023م.

اما القوي الحاملة للسلاح والتي درجت على تقديم اجندات الظلامات التاريخية او ما عرف مصطلحا ب "قوي الكفاح المسلح" فقد تحول عديد منها بفعل عوامل لا يتسع المجال هنا لذكرها, الي مليشيات قبلية مسلحة ايضا , أي قوي غير مستقرة وغير قادرة علي السيطرة علي مجال جغرافي محدد , تقوم علي أساس اثني وتهيمن عليها مجموعة صغيرة - عائلة او عشيرة في الاغلب - تلجأ للحصول علي مواردها الضرورية اما الي الغنائم او استخلاص الموارد الطبيعية

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

"الذهب كمثال" او الارتزاق عبر المشاركة في القتال خارج الحدود. وتعمل بصورة تلقائية الي تحويل قوتها القتالية الي ثقل تفاوضي مع "النخبة المسيطرة" في المركز للحصول علي نسبة من السلطة والثروة لقياداتها في المقام الأول, ضمن ما درجت الدولة السودانية علي توقيعه من اتفاقيات السلام التي هي في جوهرها تمثل اتفاقيات لاقتسام السلطة بين النخب. وهو ما يفسر أيضا الاصطفاف التكتيكي لبعض هذه القوي مع الجيش او الدعم السريع او كليهما, كما حدث في انقلاب 25 أكتوبر 2021م, ضد أي مشروع يسعي للتحول المدني الديموقراطي والتغيير العميق للبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشائهة التي تسببت في خروجهم الي الوجود في المقام الأول.

الخلل البنيوي للقطاع الأمني والعسكري

اثر انخراط المؤسسة العسكرية التام طوال تاريخها ومن خلفها الأجهزة النظامية الأخرى – كرافد طبيعي لها - في صراع السلطة والثروة ضمن لعبة الكراسي بين قطاعات من "النخبة المسيطرة" ثم لاحقا انخراطها المباشر في اثراء قياداتها وشبكات المصالح المرتبطة بهم عبر الفساد او النشاطات التجارية التفضيلية والمشبوهة من جانب وعدم خوضها تحديات حقيقية كبري كالحرب ضد دول اخري واقتصار نشاطها الحربي علي حروب أهلية اقرب لحرب العصابات بالنسبة للجيش او القمع السياسي والاجتماعي بالنسبة لجهاز الشرطة والمخابرات الي تشوه وظيفي وبنيوي كبير يمكن حصره في النقاط التالية:

1- وجود دائم لقوي مسلحة موازية وعجز القطاع عن احتكار للعنف الشرعي.

2- ضعف القدرة والخبرة القتالية للجيش " لم يخض حربا تقليدية Conventional".

3- عدم ملائمة عتاد الجيش للمهام المطلوبة, وتدني جودته وعدم مواكبته للتطور التكنلوجي.

4- نتاج لسيطرة القطاع علي مقاليد الحكم لأكثر من خمسة عقود تراكمية تبنت العقيدة العسكرية داخله لمفهوم شائه للأمن القومي يقتصر علي حماية النظام الشمولي الحاكم ومصالح النخبة المرتبطة به بدلا عن المصلحة العامة ومصلحة المواطن.

5- ضعف تأهيل الضباط بفعل النزيف الذي احدثته عمليات التمكين السياسي والفصل التعسفي للنظام السابق وعدم جاذبية المهنة لعديد لطلاب النجباء المتفوقين والاعتماد على العلاقات الشخصية والعائلية كمعايير للقبول للكلية الحربية وعلي الولاء كمقياس للترقي بدلا عن الكفاءة, كما بفعل ضعف التدريب بصفة عامة.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

6- الفساد المؤسسي الذي رسخه نظام الإنقاذ في القطاع مقترنا بضعف المداخيل الرسمية للضباط وعدم مواكبتها لمعضلة التضخم وخصخصة الخدمات الأساسية وتصاعد كلفة المعيشة.

7- عدم قدرتها الانتشار في أقاليم السودان كافة وتركيز وجودها في المدن الرئيسية "حيث الجهاز العصبي للسلطة" وبالتالي عجزها عن القيام بواجبها في توفير سلعة الامن للمواطن السوداني في كثير من الأقاليم الجغرافية.

8- عدم توازن المكونات الاجتماعية في صفوفها, ففي حين تتشكل غالبية الضباط في اعلي هرم قيادتها من مكونات اجتماعية مستعربة "تعبر عن الجلابة او النخبة المسيطرة سالفة الذكر" فان غالبية الجنود هم من مكونات اجتماعية تعرضت تاريخيا للظلم الاجتماعي والتهميش وتعاني الأقاليم التي ينتمون اليها من النزاعات والحروب الاهلية.

9- سيطرة القائد العام وقائد الدعم السريع وعصبة من كبار الضباط من حولهم التامة علي المؤسسة العسكرية (بما فيها الدعم السريع كرافد لها) وبالتالي بقية الأجهزة الأمنية شبه التابعة لها, بعيد سقوط نظام الإنقاذ, باستقلال كبير عن السلطة السياسية المدنية وبعيدا عن الرقابة الرسمية "قضائية وتشريعية" وغير الرسمية "المجتمع المدني, المنظمات غير الربحية, مراكز البحث العلمي, الصحافة.." جعل منها مؤسسات فوق القانون بل فوق الدولة وعمق ذلك من نمط الإفلات من العقاب لمنسوبيها.

10- مكن ذلك قياداتها من فرض أنفسهم كمركز قرار قائم بذاته مما جعلها تتبني مسارا لعلاقاتها وسياساتها الخارجية مستقلا عن الدولة "وزارة الخارجية ومجلس الوزراء خلال الفترة الانتقالية" ما دفعها لنسج تحالفات مع فاعلين إقليميين يلعبون دورا أساسيا في الحرب الدائرة اليوم .

11- ترسخ عقيدة استحقاق ذاتي عسكرية مبنية على تقسيم المجتمع الي طبقة عسكرية عليا مسيطرة وطبقة مدنية دنيا خاضعة ومسلوبة الحقوق.

12- سماح جنرالات الجيش بدرجة استقلالية كبيرة, سياسية واقتصادية لقوات الدعم السريع وقيادتها عن المؤسسة العسكرية ذاتها والدولة بعد سقوط النظام السابق جعل منها مركز قرار ثالث واعطاها هامش حرية في تحديد سياساتها بما في ذلك العلاقات الخارجية, وهو ما ادي الي تصاعد الصراع بين المكونين العسكريين. وبعد اندلاع الحرب تحولت الي قوة مستقلة عنها ومدعومة من فاعلين اقليميين وتسيطر على مساحات شاسعة وتسعي لهزيمتها بشكل كلي.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

13- طبيعة التركيبة الجهوية للدعم السريع يجعل منها مؤسسة أقرب الي القطاع الخاص يسيطر علي قمة قيادتها وبالتالي علي قرارها عشيرة قبلية, بينما تنتمي عديد القوي المتباينة والمنضوية تحت لوائها الي مكونات قبلية اخري, عديد منها تربطه بها المصلحة الانية والتي تتلخص الي حد بعيد بنموذج عمل Business Model"القتال مقابل الغنائم", وهو ما يجعل منها كيانا غير مستقر وقابل للتفتت في أي لحظة.

14- عديد من الحركات المسلحة, ولطبيعة الصراع في السودان, اقتصر مشروعها السياسي علي تحويل قوتها القتالية الي قوة تفاوضية لحصول قياداتها على نسبة من "كيكة" السلطة والثروة وهو ما يجعل منها داعمة مرجحة لاي مشروع عسكري مركزي شمولي يسمح لها بتحقيق ذلك وساعية للاحتفاظ باستقلالها عن المؤسسات الرسمية قدر الإمكان ومقاومة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج.

دمار القيادة العامة للجيش والقصر الجمهوري

Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

4- الواقع وسياقات ما بعد الحرب

الواقع

مثلت حرب ابريل قمة تجليات الصراع علي السلطة والثروة وظلت أسبابها الموضوعية تتراكم منذ ما قبل استقلال البلاد عام 1956م بفعل التشوهات البنيوية للدولة سابقة الذكر, لكن لعبت الأسباب الذاتية للأطراف الرئيسية الاربع المنخرطة فيها بصورة مباشرة دورا مهما في اشعالها. وهنا أعنى بجانب الفاعلين الدوليين والاقليميين الداعمين لاحد الأطراف السودانية الثلاث; كل من الأوليغاركية العسكرية وشبه العسكرية من قيادات كل من الجيش والدعم السريع وشبكات وعناصر النظام السابق المتغلغلة في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والمدنية وفي الحياة الاقتصادية. وهي بالنسبة للأطراف السودانية السبيل المتبقي لحسم ذلك الصراع سريعا باستخدام القوة المميتة وتجنب مترتبات عمليات التحول المدني الديموقراطي من محاسبة وتحييد سياسي وتهديد لمصالحهم الاقتصادية.

بينما النتيجة المرجوة من الحرب لكل الاطراف وأعني بذلك بما فيهم الفاعلين الدوليين والاقليميين المنخرطين في دعم أطراف الحرب مباشرة, هو اخراج قوي المجتمع المدني والقوي السياسية الديموقراطية المدنية من المعادلة بشكل كلي للتمهيد لتأسيس مشروع سياسي قابض.

لكن على عكس توقعات الأطراف المذكورة وكما هو النمط المعروف للنزاعات المشابهة خلال العقود القليلة الماضية فقد اتخذت الحرب ديناميكيتها الخاصة وتتصاعد كلفتها المادية والبشرية كل يوم طوال ما يقارب العشرة أشهر بينما يتبخر أي امل في انتصار كامل لاحد الأطراف على الاخر.

وفي ظل مؤشرات عديدة لتوافر الموارد المادية للطرفين وقدرتهما حشد الموارد البشرية عبر الاصطفاف والاستقطاب القبلي والجهوي, فان الحرب تسير بوتيرة متسارعة نحو سيناريوهات الحرب الاهلية الشاملة او الحرب الإقليمية بالوكالة او تشظي السودان او انهياره التام.

سياقات ما بعد الحرب

بما انه لا توجد عمليات اصلاح وبناء للقطاع الأمني والعسكري - ما بعد الحرب - متطابقة بشكل كلي وان الاختلافات بين التجارب العالمية المختلفة, الناجحة منها والفاشلة, تكمن بداهة في السياقات, ومن هنا تنبع اهمية تحديد بعض أهم العوامل السياقية التي قد تقيد أو تمكن أو تؤثر بأي شكل من الأشكال على كيفية تصميم عمليات الإصلاح الأمني المتداخلة والمعقدة ومحاولة تحليلها بناء على الواقع الحالي وعلى الاستشراف المنطقي لواقع ما بعد الحرب.

Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

أولا: السياق الأمني

كامتداد طبيعي لعجز الأجهزة الرسمية للقطاع عن احتكار العنف الشرعي منذ الاستقلال ونتيجة للحرب فان الوضع الحالي يسير نحو فراغ أمنى شبه كامل, فمن جانب تسيطر قوات الدعم السريع على مساحات واسعة بما فيها داخل العاصمة القومية وتنتهج سياسة هجومية تستهدف القواعد والتجمعات العسكرية للجيش وتفريغ المراكز المدينية واحتلالها ونهبها ومن الجانب الاخر ينتهج الجيش سياسة دفاعية عبر التمركز في قواعده ومحاولة تجنب سقوطها. ورغم وجودها المكثف في الأساس داخل المدن الرئيسة الا انها فشلت في بسط سيطرتها عليها وحماية حياة سكانها وممتلكاتهم بل تعدي الامر الي تدمير البني التحتية وانتهاج بعض قواتها نمط السلب واستهداف من نجا من القصف الأرضي والجوي العشوائي من الطرفين.

بالإضافة الي ذلك هنالك ظاهرتين أخريين مترابطتين ستشكلان المشهد الأمني بعد الحرب بصورة كبيرة, الاولي هي ظاهرة انتشار السلاح في ايدي المواطنين او مجموعات غير مرتبطة مؤسسيا باي من طرفي الحرب والثانية هي تناسل مليشيات من رحم طرفي الحرب ذات اجندات سياسية مثل مليشيا البراء بن مالك الاسلاموية المتطرفة او اجندات مناطقية, قبلية واثنية.

أخيرا فان الدور الفاعل والداعم لطرفي الحرب من بعض القوي الدولية والإقليمية يجعل منها عاملا مؤثرا في اتجاه تصاعد الحرب او العكس , ويجعل من احتمال تحورها الي حرب بالوكالة بين دول او محاور دولية وإقليمية متصارعة وذات مصالح وتوجهات متناقضة واردا جدا.

يمكن في خلاصة وصف السياق الأمني ان نستنتج ان الوضع ما بعد الحرب سيكون عبارة عن فوضي عارمة وتعدد للقوي المسلحة وانتشارا للسلاح وتصاعدا في الانتهاكات لحقوق الانسان وتمزقا عميقا للنسيج المجتمعي وفقدانا للثقة بين مكوناته, وسيؤدي تطاول استمراراه الي بروز امراء الحرب جدد وتوسع النشاطات الإجرامية المنظمة كزراعة وتجارة المخدرات والحركات الإرهابية الاسلاموية المتطرفة.

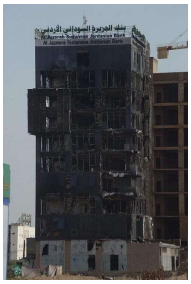

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

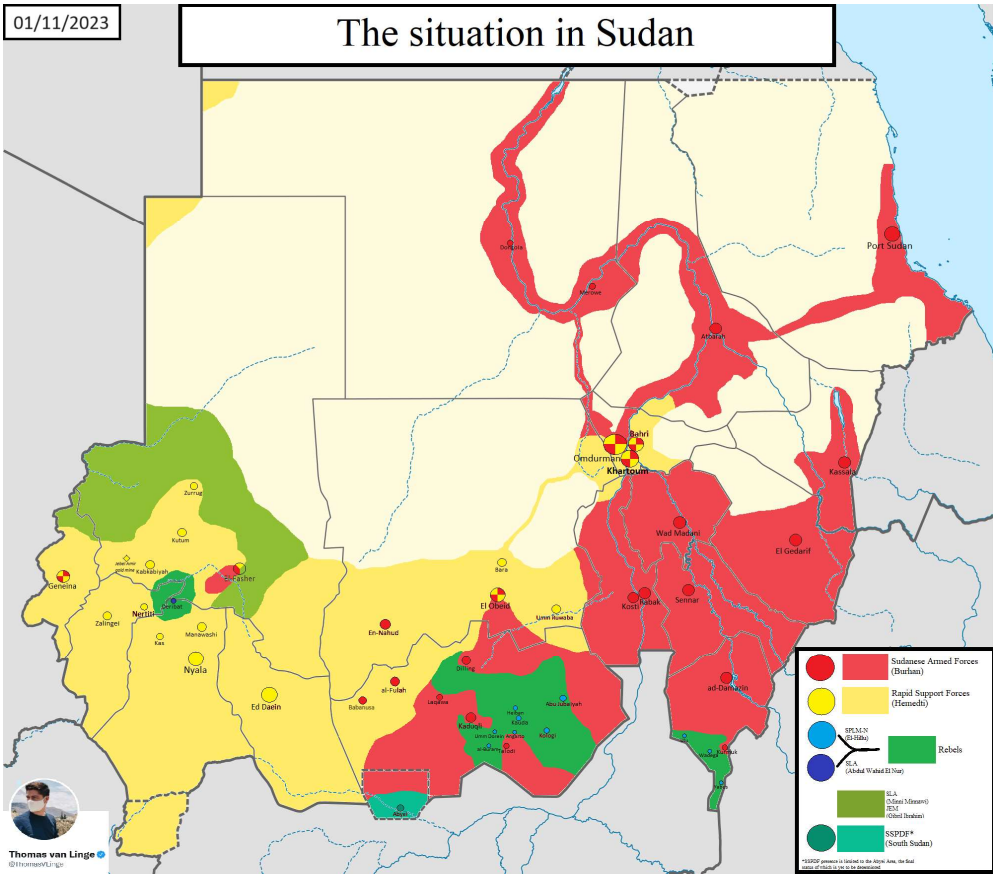

خارطة توضح مناطق سيطرة أطراف الحرب, نوفمبر 2023م (SudanWarMonitor.com)

ثانيا: السياق السياسي

المشهد السياسي حاليا أصبح منقسما بين ما تبقي من سلطة سياسية رسمية للدولة من جانب اتخذت مدينة بورتسودان عاصمة مؤقتة لها ويقودها قائد القوات المسلحة وبعض الجنرالات من حوله وعناصر النظام السابق المتشددة, تدير ما تبقي من مؤسسات دولة أضحت مظهرا للسلطة وللسيادة أكثر من كونها أدوات حقيقية تمكنها من القيام بأدوارها الدستورية وتتبني خطابا انعزاليا تخوينيا ذو نبرة دينية يكاد ان يتطابق مع خطاب النظام السابق في خضم أزمته السياسية والدبلوماسية عدا انه بدأ يتخذ وبالتدريج طابعا جهويا واثني. وهي سلطة مدعومة, بجانب عناصر النظام السابق, ببعض الواجهات السياسية والشبكات الإعلامية الأخرى التي ساهمت عمليا في التمهيد لانقلاب 25 أكتوبر 2021م.

Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

ومن الجانب الاخر قيادة الدعم السريع التي تعمل علي ترسيخ مظاهر تمثيلها للسلطة السياسية والسيادة أيضا عبر اتصالاتها الخارجية وانفتاحها علي القوي المدنية الديموقراطية وانتهاجها لخطاب محتشد بوعود إعادة التأسيس الجديد "ذلك الذي يعقب القضاء علي دولة 56 الظالمة" وان لم يخلو من نبرة دينية ايضا. كما نلمس لديها محاولات جنينية لترسيخ نوع من السلطة السياسية والإدارية علي المستويات المحلية لإدارة شؤون ما تبقي من مواطنين لم تسعفهم ظروفهم وامكاناتهم النزوح خارج مناطق وجودهم. وتستعين من جانبها وبالأساس, كما درجت خلال التمهيد لانقلاب أكتوبر 2021م, بالقوي التقليدية من إدارات أهلية وقيادات دينية واجتماعية مختلفة لتلعب دور الظهير السياسي والمجتمعي.

على الجانب المدني, غير المنخرط مع أي من طرفي الحرب فان اهم واخطر مظاهر الواقع الجديد هو اضمحلال الفضاء المدني وخروج احد اهم وسائله للضغط السياسي نحو التحول المدني الديموقراطي المتمثل في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية, كما ان تفريغ المراكز المدينية ونزوح ملايين المواطنين ضرب المجتمع المدني وقواه الحية في مقتل وينبئ بإضعافه المستمر مع مرور الزمان.

*" القوي الحية هي القوي الاجتماعية القادرة علي تشكيل الراي العام وذات التأثير السياسي, اما لأنها تشارك مباشرة في عمليات الاتصال الجماهيري او لانها قادرة علي المساهمة النوعية في الحوار المجتمعي"...هابرماس 1962م

فالبني التحتية الديموقراطية الهشة أصلا تعاني من اثار صدمة الحرب والخطاب العدائي المتوارث والموجهة ضد اهم مؤسساته وحجر الزاوية في أي بناء ديموقراطي ممكن, أي الأحزاب السياسية يتصاعد, بينما الانقسامات داخل القوي الحاملة لمشروع ديموقراطي حقيقي تستند علي صراعات ذاتية صغري تضاءلت فيها اجندة المصلحة العامة امام قضايا جزئية او وقتية علي احسن تقدير. بارقة الامل الكبيرة والوحيدة تتمثل في الجهد المبذول من قوي "تقدم" لبناء جبهة واسعة للقوي المدنية الديموقراطية سينجح علي الأرجح في فرض المدنيين كمركز سياسي ثالث مستقل, يسمو علي الواقع العسكري/الحربي المغير وغير مضمون المالات, ويحمل مشروعا للانتقال ومؤهل لقيادة عملية سياسية تؤسس لاتفاقية سلام وسلطة انتقالية قادرة علي تدشين عمليات التحول الديموقراطي الطويلة والمعقدة.

ثالثا: السياق المجتمعي والانساني

عاني النسيج المجتمعي أصلا في السودان ومنذ استقلاله من تمزق كبير نتاج عنف الدولة المركزية ومن تهميش بعض مكوناته العريضة وانتهاك حقوقهم الأساسية واستغلال التناقضات الثقافية والاثنية والجهوية الكامنة فيه من اجل الكسب السياسي وضمان استمرار الأنظمة الشمولية المتعاقبة في السلطة, وتمظهرت اعلي تجلياته في الحروب الاهلية في جنوب السودان ثم دارفور

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

وجنوب كردفان والنيل الأزرق, ما ترك جروحا غائرة عمقها عدم القدرة والرغبة في انفاذ العدالة بل تبني الدولة لسياسات مأسسة الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين عن التخطيط لها وادارتها.

كما لم يسلم أيضا من انتهاكات ارتكبت من قبل عديد الأطراف الحاملة للسلاح ضد نظم الحكم المركزية والمتبنية لخطاب الدفاع عن أصحاب المصلحة من المهمشين.

جاءت الانتهاكات المروعة التي تعرض لها المدنيون من طرفي الحرب وعمليات كقاصمة ظهر لمحاولات رتق النسيج المجتمعي وانفاذ العدالة الانتقالية ومحاسبة المسؤولين وكشف الحقائق وجبر الضرر, بل أدت عمليات التعبئة الحربية من الجانبين الي مزيد من التفتيت وانعدام الثقة والكراهية وصل حد نفي انتماء الاخر للسودان من جانب وحق الاخر المختلف في الوجود من الجانب الاخر.

وأدت عمليات النزوح الجماعي غير المسبوق في تاريخ السودان (يقدر العدد اليوم ب 7 مليون شخص مرشحة للتصاعد) الي وضع انساني بالغ التدهور ومرشح للتحول الي مجاعة كبري والي فقدان الملايين لمصادر دخلهم والخدمات الأساسية وعلي راسها فقدان جيل كامل لفرص التعليم.

الوضع الإنساني بعد 9 اشهر من الحرب بالارقام

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

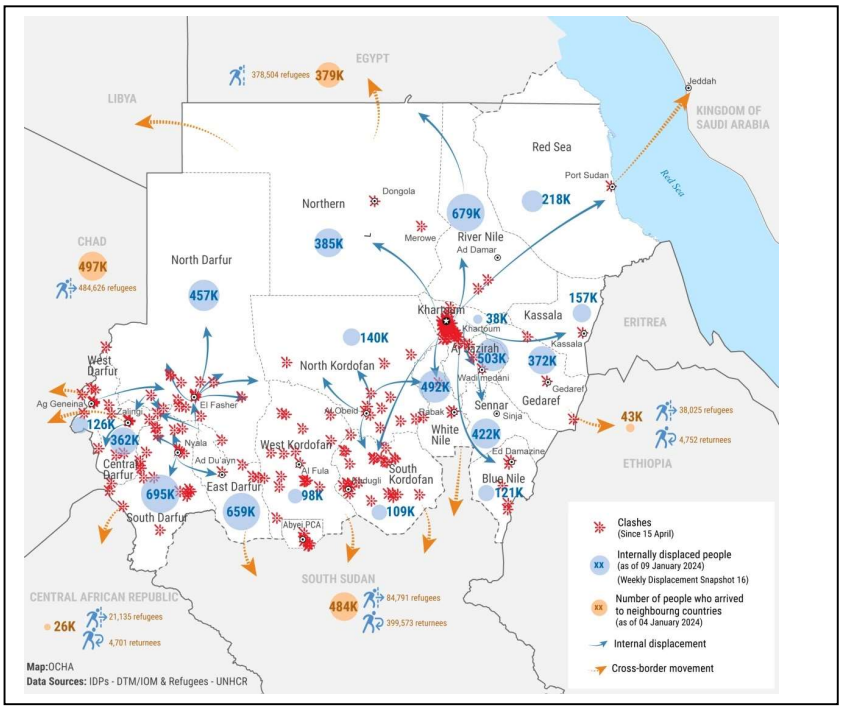

الوضع الإنساني علي الارض

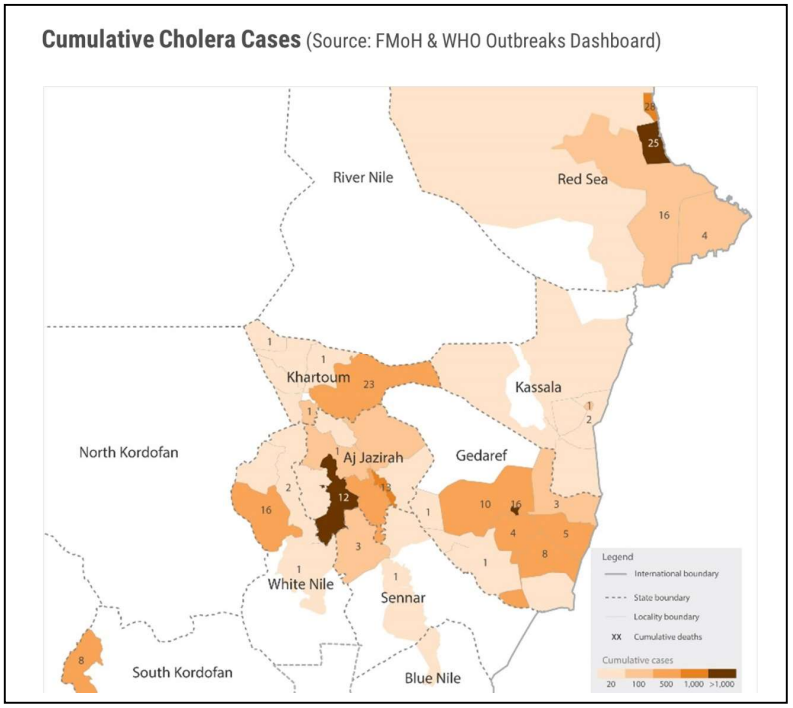

انتشار وباء الكوليرا

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

علي ضوء ما ذكر أعلاه وواضعين في الحسبان ان العامل الاقتصادي هو احد اهم العوامل التي تدفع لحمل السلاح (لا تنمية دون امن ولا امن دون تنمية) فان السياق الاجتماعي والانساني بعيد الحرب سيكون بالغ التعقيد وستصبح مسألة استعادة اللحمة الوطنية عبر عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية اكبر التحديات علي الاطلاق.

رابعا: السياق الاقتصادي

عانى السودان وطوال وجوده كدولة مستقلة من تشوه البني الاقتصادية وعدم استقرار اقتصاده الكلي وهشاشة مؤسساته وبناه التحتية وتفشي الفساد وانهيار اقتصاده الريفي وعدم العدالة والتوازن في التنمية وتراكم الديون وانعدام نهج سياساتي متماسك ومستمر , ما ادي لان تكون البلاد رغم مواردها المهولة, أحد أفقر دول العالم, تتذيل قائمة دول العالم في مؤشرات التنمية, ويعاني أكثر من 46% من سكانها من الفقر المدقع قبل الحرب.

فرضت حرب ابريل واقعا اقتصاديا جديدا أكثر تعقيدا بتوقف عجلة التنمية بشكل شبه كلي والانهيار الجزئي لمؤسسات الدولة ونزيف العقول والايدي العاملة ذات الكفاءة لكن الأخطر من ذلك انها قضت علي اخر مظاهر ما يسمي برأسمال الثقة في المستقبل والذي يمكن تعريفه بأنه مجموع العوامل التي تدفع المستثمرين والممولين , المحليين والدوليين, من السماح بتدفق رؤوس الأموال الي بلد ما علي أساس الجدوي الاقتصادية وتوقع العائدات المجزية في المدي القصير او الطويل. وهو سيجعل من عمليات إعادة البناء او حتى إعادة بعث الدماء والحياة في شرايين اقتصاد منهار تماما اشبه باستعادة طائر العنقاء لعنفوانه بعد احتراقه.

خامسا: السياق الدولي والإقليمي

تكمن أهمية السودان في تموضعه الجيواستراتيجي الفريد وموارده الطبيعية الهائلة وهو ما يجعل منه موقعا يجذب اهتمام عديد القوي الإقليمية والدولية الساعية بصورة مباشرة لتحقيق مصالحها الاقتصادية او ترسيخ نفوذها العسكري والسياسي او غير المباشرة كضمان السلم والامن الإقليمي والدولي عبر السعي للحفاظ على استقراره.

أدي تعدد مراكز القرار فيما يخص السياسة الخارجية ما بعد سقوط الجنرال البشير الي اتخاذ كل منها خطا مستقلا يخدم مصالحه عبر التحالفات والاتصال والتبادل التجاري والعسكري. فالقوي المدنية وعلى راسها قوي اعلان الحرية والتغيير سعت للدعم الدولي لدي الديموقراطيات الراسخة في المقام الأول, من اجل إنجاح الفترة الانتقالية عبر فك العزلة واعفاء الديون بينما سعي كل من الجيش والدعم السريع لنسج تحالفات إقليمية ودولية مختلفة لدعم مشروع كل منهما للانفراد بالسلطة والسيطرة على الثروة.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

وهو نهج تصاعد بعد الحرب لدي داعمي طرفيها ليتحول الي تعاون مالي, لوجستي, سياسي ودبلوماسي واستخباراتي مباشر وعسكري غير مباشر.

الجانب المدني يجد صعوبات كبيرة في حشد وتعبئة القوي الإقليمية والدولية لصالح مشروعه, المتمثل في الضغط الحقيقي على طرفي الحرب لإيقافها ودعم جهوده للتأسيس لجبهة مدنية واسعة في استطاعتها فرض اجندة التحول الديموقراطي عبر عملية سياسية منشودة. فالمشهد السياسي العالمي يشهد أزمات كبري واستقطابا حادا وعجزا لمؤسساته الأممية وعلى راسها مجلس الامن الدولي لأسباب ليس المجال هنا لتعدادها.

كما ان حضور القضية الأمنية والإنسانية الملحة والخطيرة في السودان طُمست خلف أزمات اخري تصدرت المشهد وشغلت الراي العام العالمي , كحرب أوكرانيا وغزة والتوتر في بحر الصين وغيرها, وهو امر لن يتغير الا اذا وصل الوضع الي مستوي مأساوي اخر وغير مسبوق.

يمكن اختصار السياق الدولي والإقليمي المتوقع بعيد الحرب بثنائية التجاذبات الإقليمية والدولية حول السودان وعدم تصدر قضيته للأجندة الأممية لكن يبقي عامل التوازن بين استقرار الإقليم وتحقيق السلام في السودان هو الدافع المركزي لحشد التأييد الدولي والإقليمي في اتجاه إيقاف الحرب ودعم عمليات الانتقال والتحول التي ستليها.

محصلة

مما سبق ذِكره وبالقياس على سياقات ما بعد الحرب ومدي تشوّه القطاع الأمني والعسكري البنيوي والمؤسسي والثقافي العميق فان المحصلة المنطقية تحيلنا الي استحالة انفاذ أي عملية اصلاح أمنى اعتمادا على اصلاح القطاع واستنادا علي بِناه القديمة التي حوّلته بالتدريج الي مهددٍ لأمن واستقرار وسلامة الوطن والمواطن بدلا من ان يكون ضامناً له, وبالمقابل ضرورة تبني مشروع إعادة بناء قطاع أمنى وعسكري مهني محترف على أُسس جديدة كليّاً أهمها خضوعه للسلطة السياسية المدنية والتزامه بالاطار الديموقراطي وبالقانون وبحدود دوره المنصوص عليه في الدستور واحترامه لحقوق الانسان.

" الجيش قطع الطريق امام التحول المدني الديموقراطي عبر أربعة انقلابات عسكرية, الانقلاب الأول تسبب في ازمة اقتصادية, والثاني تسبب في ازمة مجتمعية, والثالث تسبب في تقسيم السودان وانهيار مؤسساته المدنية والعسكرية والرابع خلق حربا شاملة تعتبر الأسوأ والأكثر ضررا على الوطن والمواطن في تاريخ السودان."

اللواء ركن معاش. **فضل الله برمة ناصر**, رئيس حزب الامة القومي ووزير سابق للدفاع - 14 يناير 2024م

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

5- الطريق الي الامام: الاصلاح الأمني وبناء القطاع الأمني والعسكري

"لا سلام دون تنمية ولا تنمية دون سلام ولا سلام وتنمية دون احترام لحقوق الانسان."

الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة, السيد **كوفي عنان** (1938-2018)

شروط الإصلاح الأمني

بناء على تعريفنا السابق للإصلاح الأمني في التأسيس المفاهيمي وايمانا بان السودان لن يجد سبيلا للاستقرار والتقدم الا في رحاب نظام حكم مدني وديموقراطي فإننا نتبني رؤية شاملة تستصحب كل عمليات البناء والإصلاح وتداخلها وتكاملها.

ووفقا لهذا المنظور وبالرجوع الي شروط ترسيخ ركائز "**مشروع البناء الوطني**" المبنية علي أساس حزمة التحولات التي تشكل في مجموعها عملية التحول المدني الديموقراطي فانه يمكن اجمال شروط الإصلاح الأمني باختصار في تحقيق الأهداف الرئيسة الخمسين التالية:

<u>الحكم والإدارة</u>

1. صياغة دستور دائم متوافق عليه عبر عمليات تفاوضية لا تستثني احدا.
2. تبني نظام حكم فدرالي رئاسي مختلط يعبر عن الجميع ويحقق الاستقرار السياسي والنماء الاقتصادي والسلم الاجتماعي ويتميز بفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كما وفي مستواه الاتحادي بتوازن السلطات بين الجهات السياسية الثلاث البرلمان وراس الدولة ورئيس الوزراء والتي بدورها تتمتع بشرعية نابعة من التفويض الشعبي عبر نظام انتخاباتي حر , نزيه وشفاف.
3. تبني نظام حكم لا مركزي يحقق أكبر مشاركة ممكنة من كافة المكونات الاجتماعية في اتخاذ القرار والتخطيط وإدارة الموارد وذلك يشمل توسيع وتمكين مستوي الحكم المحلي عبر اليات الديموقراطية المحلية والفدرالية المالية.
4. تطوير وإعادة صياغة التشريعات والقوانين ما ينسجم مع الأسس والمبادئ التي تتبناها هذه الوثيقة.
5. بناء منظومة عدلية ذات كفاءة ونزاهة عالية وتوفير كل شروط القضاء العادل والمستقل.
6. تأسيس الاجسام المستقلة المعنية بتطوير واحكام العملية السياسية وإدارة كل ما يتعلق بالتفويض الانتخابي.
7. بناء خدمة مدنية غير مسيسة, فعالة وقادرة على التخطيط العلمي والتنفيذ المبني علي المعلومات الدقيقة الشاملة و مواكبة لمناهج الحوكمة الرشيدة والإدارة الحديثة المدعومة بالتكنلوجيا والرقمنة.
8. تبني سياسة خارجية متوازنة تحقق مصالح السودان وترسخ للأمن والسلم الوطني الإقليمي والدولي وتمكنه من مجابهة التحديات الدولية كالحروب والنزاعات والإرهاب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر والتدهور البيئي.

Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

القطاع الأمني والعسكري

9. بناء قوات عسكرية مسلحة موحدة احترافية، مهنية، قومية وحديثة، قادرة على حماية سيادة البلاد وامنها القومي وتأمين حدودها البرية والجوية والبحرية وخاضعة للسلطة السياسية المدنية التنفيذية والتشريعية وللسلطة القضائية، تلتزم بحماية الدستور ونظام الحكم الديموقراطي وتستلهم عقيدتها العسكرية الدفاعية من القيم الديموقراطية واحترام حقوق الانسان دون التدخل في العمليات السياسية او الاقتصادية.
10. تأسيس جهاز شرطة فدرالي يضم قوات مدنية تفرض سيادة حكم القانون في الفضاء المدني وتعزز من الاستقرار واحترام حقوق الإنسان والسلم الاجتماعي على المستوي القومي وتكون خاضعة للسلطة السياسية المدنية.
11. تأسيس أجهزة شرطة على مستوي الأقاليم الجغرافية المختلفة حسب نظام الحكم المتوافق عليه في الدستور وتتكون من قوات مدنية تعمل على فرض سيادة حكم القانون والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والسلام المجتمعي وتكون تحت إمرة السلطة المحلية.
12. تأسيس جهاز امن ومخابرات فدرالي مدني يعمل على جمع المعلومات وتحليلها وعلي حماية الدولة من أي أضرار أمنية سياسية اقتصادية أو اجتماعية داخلية او خارجية محتملة في إطار عام يتمثل في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الوطني، الإقليمي والدولي وفي سياق المساهمة في حفظ أمن الوطن والمواطن والاستقرار وحماية الدستور ونظام الحكم الديموقراطي وحقوق الانسان، ويكون خاضعا للسلطة السياسية التنفيذية المدنية ولرقابة السلطة التشريعية.
13. تأسيس كيان قومي بقيادة السلطة السياسية المدنية الاتحادية يختص بالتخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة الخاصة بقضايا الأمن القومي والدفاع والسياسات الخارجية ومعنيا بمتابعة مدي تنفيذ الأوامر التنفيذية والسياسات والخطط وإعادة تقييمها وضبطها، تقوده السلطة السياسية التنفيذية المدنية وتكون ممثلة فيه الأجهزة الأمنية والعسكرية.

التنمية الاقتصادية

14. التأسيس لاقتصاد سوق-اجتماعي قائم على فلسفة ديموقراطية-اجتماعية في إطار مقاربة تنموية شاملة، عادلة ومستدامة وفق معايير الحوكمة الرشيدة والمؤسسية وسيادة حكم القانون.
15. تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عبر ضبط السياسات المالية والنقدية واستقلالية بنك السودان المركزي وإصلاح القطاع المصرفي.
16. وضع الأسس للتعاون الدولي واتصال الاقتصاد السوداني بسلاسل القيم للسوق العالمي وجذب التمويل والاستثمارات وتعزيز قدرة المنتج السوداني علي المنافسة في الأسواق العالمية بناء على ميزاته التفضيلية.
17. انفاذ الإصلاح المؤسسي الشامل لكل المؤسسات العامة المعنية بقطاع التنمية الاقتصادية.
18. اعتماد نظام ضريبي تصاعدي وتوسعة مظلته وانفاذ سياسات تحد من ظاهرة الاحتكار وتحمي وتحفز صغار المنتجين وتطور من القطاعات التعاونية.
19. محاربة الفساد وتحقيق الفاعلية الاقتصادية عبر تأسيس أجهزة رقابية، تخطيطية وبحثية مستقلة.
20. تطوير البني التحتية لخدمة السلام والتنمية.
21. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، زراعية ،سمكية، حيوانية ومعدنية.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

22. الحد من الزحف الصحراوي وانفاذ برامج الاستصلاح الزراعي وإصلاح الاقتصاد الريفي والعمل على استقرار الرعاة وتصميم سياسات تتحسب للتغيرات المناخية.
23. توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها.
24. التأسيس للاستثمار في القطاع الثقافي والسياحي والرياضي.
25. الاستثمار في راس المال البشري بتوجيه الانفاق الحكومي والايرادات نحو الصحة والتعليم والبحث العلمي المصمم بما ينسجم مع السياسات التنموية والموجه نحو اقتصادات الإنتاج الزراعي والصناعي واقتصادات المعرفة والتكنولوجيا وسلاسل الإنتاج الخدمي.
26. الاكتفاء الذاتي من الطاقة بالتركيز على الطاقة النظيفة الخضراء والمتجددة.
27. الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية.
28. وضع الأولوية لتصدير المواد المصنعة والمعالجة وتطوير القطاع الصناعي بالتركيز على القطاعات التحويلية والتكنلوجية.
29. الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيعه عبر تحسين بيئة الاعمال ومشاركته الفاعلة في التخطيط وفي النشاط الاقتصادي.

<u>التنمية الاجتماعية</u>

30. الحد من الجوع.
31. الحد من الفقر.
32. الحد من الاميّة.
33. الحد من البطالة.
34. تحقيق الامن الغذائي.
35. المحافظة على البيئة.
36. توفير ظروف سكن ملائمة للجميع.
37. توفير المياه النظيفة.
38. توفير بيئة صحية.
39. تحقيق العدالة النوعية وفاعلية المرأة الكاملة والعادلة.
40. توفير الفرص العادلة للأشخاص ذوي الإعاقة.
41. دعم الشباب وتحقيق فاعليتهم القصوى.
42. حماية حرية الراي والتعبير والحق للوصول للمعلومات.
43. فرض التعليم الأساسي على الجميع دون استثناء وتوفير التعليم العام المجاني وتنظيم نشاط قطاع التعليم الخاص.
44. توفير الرعاية الصحية الأولية وخدمات الطوارئ للجميع وتنظيم نشاط القطاع الصحي الخاص وتوسيع مظلة التامين الصحي.
45. التأسيس لقطاع اعلامي عام يعمل على ترسيخ مفاهيم الديموقراطية والسلام والتنمية وتنظيم عمل القطاع الإعلامي الخاص بما يتماشى مع مرتكزات مشروع البناء الوطني ولا يتعارض مع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

46. الاستثمار في القطاعات الثقافية بما يشجع الابداع والإنتاج الفني والفكري ويعزز من السلم الاجتماعي وتماسك اللحمة الوطنية.
47. توفير الضمان الاجتماعي والصحي للعاملين بالدولة وفرضه على أصحاب العمل لصالح العاملين بالقطاع الخاص وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للشرائح الضعيفة عبر الدعم المباشر وغير المباشر وآليات التضامن الوطني.
48. عقد الشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق أقصى درجات التنمية الاجتماعية الممكنة.
49. دعم وحماية وتنظيم نشاط المؤسسات الديموقراطية المستقلة بما يصب في ترسيخ الديموقراطية واستدامتها.
50. تأسيس أجهزة رقابية حاكمة لمنظمات المجتمع المدني والهيئات والمنظمات الدولية لتوجيه التضامن الشعبي والدعم الدولي والإقليمي للمساهمة في تحقيق غايات مشروع البناء الوطني.

أسس ومبادئ عملية بناء القطاع الأمني والعسكري الجديد

أ- مدنيو (المجتمع الأمني):

- الأصل في نظام الحكم المدني الديموقراطي المنشود هو ان الدولة تستمد سيادتها من الشعب ومؤسساتها سلطتها منه.
- كل مؤسسات الدولة هي مملوكة للشعب السوداني بالأصالة وتستمد سلطنها منه وتعمل على خدمته وتحقيق مصالحه.
- يقود المدنيون عبر السلطة السياسية المدنية والاليات التي يتم التوافق عليها عملية تصميم والاشراف علي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للدفاع والامن والاطر الدستورية والمؤسسية والقانونية والسياسات المنبثقة منها.
- المدنيون لديهم الحق في إدارة عملية بناء القطاع الأمني والعسكري عبر السلطة المدنية التنفيذية والتشريعية والقضائية والرقابة عليها عبر أجهزة الرقابة الرسمية والشعبية ومنظومات المجتمع المدني.
- من المعترف به ان أي السلطة الانتقالية هي سلطة غير مفوضة انتخابيا وهو ما يجعل من هامش حركتها في عمليات الإصلاح محدودا لكن ذلك لا يعني عدم اتخاذ إجراءات أولية في الفترة الانتقالية لإنفاذ المتطلبات الأساسية والمتمثل في خضوع القوي النظامية المدنية لسلطتها بشكل كامل والقوي النظامية العسكرية فيما يلي قضايا السياسات الدفاعية واتخاذ قرار الحرب والسلم والعلاقات الخارجية والميزانيات وترقيات كبار الضباط وتعيين قياداتها والعمل علي التزامها بالخروج من العملية السياسية وخضوع المؤسسات الاقتصادية التابعة لها لولاية السلطة التنفيذية المدنية.
- إعادة بناء وزارة الدفاع كجهة اشرافية وتخطيطية لكل القطاع العسكري بقيادة مدنيين.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

- قيادة المدنيين لإدارة المؤسسات النظامية المدنية الممثلة في الشرطة وجهاز الامن والمخابرات.
- قيادة عملية بناء المؤسسة العسكرية وتحويلها الي جيش ذكي محترف ذو عقيدة ديموقراطية علي أسس احترام حقوق الانسان وذو تدريب رفيع وعتاد مواكب للتطورات التكنلوجية في مجال العتاد والتسليح وبناء جيش احتياط من المدنيين مدرب ومعد للاستدعاء في حالات التعبئة العسكرية المؤقتة او الطارئة.
- بناء الثقة بين المدنيين والعسكريين وتهيئة المناخ السياسي لعمليات الإصلاح المختلفة .
- إدارة عمليات بحثية وحوار مجتمعي سليم حول قضايا الامن القومي والإصلاح الأمني وبناء القطاع الأمني والعسكري .
- تقود السلطة السياسية المدنية المنظومة الأمنية والعسكرية عبر مجلس الامن والدفاع ويشكلون رئاسته وغالبية عضويته ويكون راس الدولة المدني قائدها الاعلي.

ب- القوي النظامية العسكرية:

(ب-1) المؤسسة العسكرية:

- يمكن اختصار اهداف البناء في:

" ضمن خطة يتم اعدادها عبر الية تحددها السلطة المدنية وتشمل أصحاب المصلحة, بناء قوات عسكرية مسلحة موحدة احترافية, مهنية, قومية تمثل كل أطياف المكون الاجتماعي السوداني وحديثة, قادرة على حماية سيادة البلاد وامنها القومي وتأمين حدودها البرية والجوية والبحرية وخاضعة للسلطة السياسية المدنية التنفيذية والتشريعية وللسلطة القضائية وتلتزم بحماية الدستور ونظام الحكم الديموقراطي وتستلهم عقيدتها العسكرية الدفاعية من القيم الديموقراطية واحترام حقوق الانسان دون التدخل في العمليات السياسية او الاقتصادية."

- لا يسمح للمؤسسة العسكرية بالقيام بعمليات مشتركة مع أي واحدة من القوي النظامية او شبه النظامية المدنية او العسكرية الا بتوجيه واجازة السلطة السياسية المدنية.
- علاقات الشراكة والتعاون للمؤسسة العسكرية مع أي مؤسسات خارجية مدنية كانت او عسكرية او استخباراتية لا يتم الا عبر مجلس الوزراء واشراف وزارة الخارجية, بما فيها المعاهدات السارية.
- لا يسمح للنظامين بمباشرة أي نشاط سياسي بصورة مباشرة او غير مباشر خلال سبعة سنوات من نهاية خدمتهم العسكرية.
- لا يسمح لأعضاء القيادة من العسكريين المحترفين وقادة الأسلحة وأعضاء هيئة الأركان بمباشرة أي نشاط سياسي مباشر او غير مباشر خلال مدة زمنية متفق عليها من نهاية خدمتهم العسكرية.
- كل مخالفة للقانون الجنائي لاي من منتسبي المؤسسة العسكرية يجعله تلقائيا عرضة للنظام القضائي المدني ما لم تكن المخالفة ذات طبيعة فنية عسكرية وحينها يخضع للقضاء العسكري, كما لا يخضع أي مدني للنظام القضائي العسكري تحت أي ذريعة كانت.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

- يفرغ الفضاء المدني وعلي راسها المدن من مظاهر الوجود العسكري ويمنع تعامل العسكريين مع المدنيين بصورة مباشرة اثناء تأديتهم لمهام الخدمة العسكرية.
- يفصل عمل الاستخبارات العسكرية عن الفضاء المدني الوطني ويتولي هذه المهمة جهاز الامن الداخلي بالكامل بينما يتم نقل صلاحيات عملياته الخارجية لجهاز المخابرات الخارجية بالكامل علي ان يتم التنسيق بين الجهازين عبر جسم ثالث يكونه يديره ويشرف عليه المجلس القومي للامن والدفاع.
- لا يسمح للمؤسسة العسكرية بتكوين أي مليشيات عسكرية او شبه عسكرية بصورة مباشرة او غير مباشرة.
- كل ما يتبع للمؤسسة العسكرية من كيانات ذات نشاط اقتصادي مدني بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر شراكات او واجهات يجب ان تؤول لولاية مؤسسات الدولة المدنية المحددة حسب سياسات الحكومة الانتقالية وفق جدول زمني متفق عليه ما عدا تلك الخاصة بالتصنيع الحربي والمهمات العسكرية والتي بدورها تخضع لسياسات السلطة السياسية المدنية ولأجهزة الرقابة المالية للدولة.
- موازنة المؤسسة العسكرية تخضع للنقاش والدراسة واجازة السلطة السياسية المدنية, التشريعية والتنفيذية او الاليات المؤقتة البديلة له ومشترياتها وبنود منصرفاتها لجهاز رقابي مدني.

(ب-2) قوات الدعم السريع:

- الوضع الحالي لقوات الدعم السريع ووجودها كقوة ذات استقلالية كاملة هو وضع لا يتماشي مع المؤسسية السليمة التي تحفظ استقرار السودان ووحدته لذا فان الهدف من عملية البناء هو دمجها في الجيش الوطني الموحد الخاضع للسلطة السياسية المدنية.
- من المفهوم ان هذه العملية يجب ان تتم بالتدريج وبصورة سلسلة عبر حزمة عمليات طويلة ومعقدة تحدد الياتها ضمن لاستراتيجية الوطنية للدفاع والامن.
- لا يسمح لقوات الدعم السريع بالقيام بعمليات مشتركة مع أي واحدة من القوي النظامية او شبه النظامية المدنية او العسكرية الا بتوجيه و إجازة من السلطة السياسية المدنية.
- لا يسمح للنظامين من الدعم السريع بمباشرة أي نشاط سياسي بصورة مباشرة او غير مباشر خلال خلال مدة زمنية متفق عليها من نهاية خدمتهم العسكرية.
- علاقات الشراكة والتعاون لقوات الدعم السريع مع أي مؤسسات خارجية مدنية كانت او عسكرية واستخباراتية لا يتم الا عبر السلطة السياسية المدنية وبإشراف من وزارة الخارجية, بما فيها المعاهدات السارية.
- كل مخالفة للقانون الجنائي لاي من منتسبي قوات الدعم السريع يجعله تلقائيا عرضة للنظام القضائي المدني ما لم تكن المخالفة ذات طبيعة فنية عسكرية وحينها يخضع للقضاء العسكري كما لا يجوز للدعم السريع إيقاف او حبس او محاكمة أي مدني تحت أي ذريعة كانت.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

- يفرغ الفضاء المدني من مظاهر الوجود العسكري لقوات الدعم السريع ويمنع تعامل العسكريين من الدعم السريع مع المدنيين بصورة مباشرة اثناء تأديتهم لمهاهم.
- يفصل عمل استخبارات الدعم السريع عن الفضاء المدني الوطني ويتولى هذه المهمة جهاز الامن الداخلي بينما يتم نقل صلاحيات عملياته الخارجية لجهاز المخابرات الخارجية بالكامل على ان يتم التنسيق بين الجهازين عبر جسم ثالث يكونه يديره ويشرف عليه المجلس القومي للأمن والدفاع.
- لا يسمح لقوات الدعم السريع بتكوين أي مليشيات عسكرية او شبه عسكرية بصورة مباشرة او غير مباشرة.
- كل ما يتبع بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر شركات او واجهات لقوات الدعم السريع من كيانات ذات نشاط اقتصادي مدني يجب ان تؤول لولاية مؤسسات الدولة المدنية المحددة حسب سياسات السلطة السياسية المدنية وفق جدول زمني متفق عليه وتمنع من مزاولة أي نشاط يخص التصنيع الحربي.
- حتى تاريخ دمجها فان موازنة قوات الدعم السريع تخضع للنقاش والدراسة واجازة مجلس الوزراء والمجلس التشريعي او الالية المؤقتة البديلة له وتخضع مشترياتها وبنود منصرفاتها لأجهزة الرقابة المالية المتفق عليها.

ت-<u>قوي عسكرية شبه نظامية:</u>

- تخضع اتفاقية سلام السودان الموقعة في جوبا لعملية تقييم ومراجعة على ضوء الواقع الجديد.
- لا يسمح بتكوين أي مليشيات او مجموعات مسلحة جديدة وتعتبر بذلك خارجة عن القانون وتمثل تهديدا للامن القومي.
- يمنع التجنيد وتوزيع الرتب العسكرية العشوائي باي شكل من الاشكال.
- تخضع القوات الموقعة على اتفاقية جوبا بعد مراجعتها لكل عمليات نزع السلاح وإعادة الدمج والتسريح المنصوص عليها في الاتفاقية بعد التعديلات المتوافق عليها.
- لا يسمح لقوات هذه الحركات المسلحة بالقيام بعمليات مشتركة مع أي واحدة من القوي النظامية او شبه النظامية المدنية او العسكرية الا بتوجيه و إجازة السلطة السياسية المدنية.
- لا يسمح لاي من منتسبي وقيادات الحركات المسلحة من تسنم أي وزارة في القطاع الاقتصادي او وزارة الدفاع او الداخلية او الخارجية ما لم تتم عمليات دمج قواتهم في الجيش بصورة كاملة وتحول الي كيانات سياسية مدنية كما لا يسمح لهم بالتقدم والمشاركة في انتخابات مالم يتم ذلك, علي ان يضمن بالمقابل مشاركتهم السياسية اثناء عمليات التحول في مستويات السلطة المختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه وبعد تقييم ومراجعة اتفاقية سلام السودان الموقعة في جوبا.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

- علاقات الشراكة والتعاون بين الحركات المسلحة مع أي مؤسسات خارجية مدنية كانت او عسكرية واستخباراتية لا يتم الا عبر السلطة السياسية المدنية وبإشراف من وزارة الخارجية, بما فيها المعاهدات السارية حاليا.
- كل مخالفة للقانون الجنائي لاي من منتسبي الحركات المسلحة يجعله تلقائيا عرضة للنظام القضائي المدني ما لم تكن المخالفة ذات طبيعة فنية عسكرية وحينها يخضع للقضاء العسكري كما لا يجوز للحركات المسلحة إيقاف او حبس او محاكمة أي مدني تحت أي ذريعة.
- يفرغ الفضاء المدني من مظاهر الوجود العسكري للحركات المسلحة ويمنع تعامل العسكريين من الحركات المسلحة مع المدنيين بصورة مباشرة اثناء تأديتهم لمهام الخدمة العسكرية.
- يفصل عمل استخبارات الحركات المسلحة عن الفضاء المدني الوطني ويتولى هذه المهمة جهاز الامن الداخلي بالكامل بينما يتم نقل صلاحيات عملياته الخارجية لجهاز المخابرات الخارجية بالكامل على ان يتم التنسيق بين الجهازين عبر جسم ثالث يكونه يديره ويشرف عليه المجلس القومي للأمن والدفاع.
- لا يسمح لقوات الحركات المسلحة بتكوين أي مليشيات عسكرية او شبه عسكرية بصورة مباشرة او غير مباشرة.
- وكل ما يتبع لكيانات الحركات المسلحة بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر شركات او واجهات من كيانات ذات نشاط اقتصادي مدني يجب ان تؤول لولاية مؤسسات الدولة المدنية المحددة حسب سياسات الحكومة الانتقالية وفق جدول زمني متفق عليه وتمنع من مزاولة أي نشاط يخص التصنيع الحربي.
- موازنة قوات الحركات المسلحة تخضع لبنود اتفاقية سلام السودان الموقعة في جوبا بعد تقييمها ومراجعتها وللنقاش والدراسة في أجهزة السلطة السياسية المدنية التنفيذية او التشريعية او الاليات المؤقتة البديلة وتخضع مشترياتها وبنود منصرفاتها لأجهزة الرقابة المالية المتفق عليها.
- عمليات الترتيبات الأمنية تتم وفق المصفوفات الزمنية لاتفاقية جوبا والبنود التي قد تخضع للتعديل.

ث- <u>قوي عسكرية غير نظامية:</u>

- كل قوة عسكرية غير منضوية الي معاهدة سلام هي في حالة عدائية مع الدولة بالضرورة ما يستلزم السعي للوصول الي لاتفاقية وقف لإطلاق نار او تمديد الاتفاق المبرمة أصلا معها وبداية عمليات تفاوضية تفضي الي معاهدة سلام دائم وشامل.
- تتضمن الاتفاقيات المبرمة معها نفس الأسس والمبادئ المذكورة اعلاه.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

ج- قوي مدنية اجتماعية حاملة للسلاح:

- يجب ان يتم انفاذ عملية نزع السلاح ذو الطبيعة الحربية من الافراد ومن القوي الاجتماعية المنظمة الحاملة له مقابل توفير الدولة لسلعة الامن بالصورة اللائقة والكافية.
- هذه العملية متدرجة وتستلزم مرحلة وسطي يتم فيها تقنين وتنظيم اقتناء واستخدام الأسلحة وتقنين وتنظيم وضبط نشاط المجموعات المسلحة تحت اشراف هيئة مستقلة مسؤولة عن نزع وتنظيم حمل المدنيين لـلسلاح ورقابتها.

ح- القوي النظامية المدنية:

(ح-1) الشرطة:

- تتبع الشرطة مباشرة للسلطة السياسية المدنية ضمن منظومة العدالة.
- تخضع كل المؤسسات الاقتصادية التابعة لها لولاية مؤسسات الدولة وتمنع من مزاولة أي نشاط اقتصادي.
- تخضع مباشرة لعمليات إعادة بناء ضمن خطة يتم اعدادها عبر الية تحددها السلطة المدنية وتشمل كل أصحاب المصلحة للوصول الي " قوات الشرطة قوات نظامية مدنية مهنية قومية وفيدرالية تعمل على إنفاذ القانون، وتختص بحماية المواطنين وحرياتهم وخدمتهم وحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات مجلس الوزراء وفقاً لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي ."

(ح-2) جهاز الامن الداخلي:

- يتبع جهاز الامن الداخلي مباشرة للسلطة السياسية المدنية ضمن منظومة العدالة.
- تخضع كل المؤسسات الاقتصادية التابعة له لولاية مؤسسات الدولة وتمنع من مزاولة أي نشاط اقتصادي.
- يخضع الجهاز مباشرة لعمليات إعادة بناء ضمن خطة يتم اعدادها عبر الية تحددها السلطة المدنية وتشمل أصحاب المصلحة للوصول الي جهاز امن داخلي فدرالي مدني تقتصر مهامه على جمع المعلومات وتحليلها في سياق المساهمة في حفظ أمن الوطن والمواطن والاستقرار وحماية الدستور ونظام الحكم الديموقراطي، ويخضع للسلطة السياسية المدنية ورقابة السلطة التشريعية.

(ح-3) جهاز المخابرات الخارجية:

- يفصل عمل المخابرات عن جهاز الامن الحالي وينشا جهاز مخابرات خارجية على أسس جديدة تحددها الية تكونها السلطة السياسية المدنية الجديدة ونضم الخبراء وأصحاب المصلحة.
- يكون جهازا معلوماتيا مدنيا تحت امرة السلطة السياسية المدنية ويعمل على جمع وتحليل المعلومات التي تصب في حماية الدولة من أي أضرار أمنية سياسية اقتصادية أو اجتماعية خارجية محتملة في إطار عام يتمثل في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الوطني, الإقليمي والدولي.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

6- خارطة الطريق والتسلسل الزمني

تمهيد

يتناول التصور الاولي لخارطة الطريق هذا قضية إعادة بناء المنظومة الأمنية والعسكرية علي نطاقين متقاطعين من المعامل Parameters , الأول هو الفاعلين والثاني محاور الإصلاح الثلاثة المتمثلة في علاقة مؤسسات المنظومة وافرادها بالسلطة والثروة والمجتمع ومن ثم خارطة طريق من ثلاث مستويات:

الأول : يخاطب الحاجة الاولي الي إيقاف الاقتتال وتدشين عملية سياسية تشمل طيفا واسعا مع القوي السياسية والاجتماعية المدنية بجانب طرفي الحرب وتسمح بمعالجة الكارثة الإنسانية علي الارض.

الثاني : يتضمن أنشطة ومهام واضحة يتم تنفيذها خلال الفترة الانتقالية التي تحدد مدتها وهياكلها السلطة السياسية, واخري لإحلال اسلام الدائم وبناء الثقة عبر أربعة مسارات, امني, سياسي, دستوري واقتصادي.

الثالث : يتمثل في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة للدفاع والامن ملزمة وطويلة المدي وعابرة للفترة الانتقالية وعدد من الفترات الانتخابية التي تليها, ذلك ضمن مصفوفة زمنية محددة تضع في الحسبان انفاذ حزمة شروط عمليات التحول السياسي الاقتصادي الثقافي التشريعي المجتمعي والمؤسسي التي تتضمنها عملية التحول المدني الديموقراطي .

الهدف من التصور الاولي لخارطة الطريق

دفع الفاعلين لتطوير خطة واضحة المعالم وملزمة لكل المعنيين بها تُحدد فيها الواجبات والحقوق وتكون مصحوبة بمصفوفة زمنية لكل المشروعات و النشاطات المختلفة التي تؤدي في مجموعها الي انفاذ عملية إحلال السلام وإعادة بناء واصلاح عميقة وشاملة لكل المنظومة الامنية و العسكرية لتحقق الهدف النهائي في توحيد الجيش وتحويله وبقية مؤسسات وأجهزة المنظومة الي كيانات احترافية مهنية تحمي الدستور ونظام الحكم الديموقراطي وأمن البلاد ومجالها الجوي والارضي والبحري في إطار من الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، تحت إمرة السلطة السياسية المدنية, ولا تتدخل في العملية السياسية او النشاط الاقتصادي المدني وتخضع مؤسساتها الاقتصادية ذات الطابع العسكري لولاية وإشراف ورقابة السطات التشريعية والتنفيذية للدولة، وهو أحد الأهداف العديدة التي يمثل إنجازها بنجاح احدي شروط تحقيق التحول المدني الديموقراطي سابقة الذكر.

Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

المعنيون بخارطة الطريق

أ. مدنيون:
ويشمل التصنيف كل المدنيين الرافضين للحرب والداعمين للحل السياسي التفاوضي والساعين لإنفاذ التحول المدني الديموقراطي.
ب. المجتمع الدولي والإقليمي
ت. قوي حفظ سلام دولية/إقليمية.
ث. الجيش.
ج. قوي مسلحة وغير مسلحة داعمة او متحالفة مع الجيش.
ح. الدعم السريع.
خ. قوي مسلحة وغير مسلحة داعمة او متحالفة للدعم السريع.
د. قوي اجتماعية وسياسية في الحياد.
ذ. قوي كفاح مسلح مستقلة (القائد الحلو وعبدالواحد)
ر. قوي نظامية مدنية: ويشمل التصنيف الشرطة وجهاز الامن والمخابرات.

معايير رئيسية لعملية بناء المنظومة الأمنية والعسكرية:

- ان تكون عملية شاملة تأخذ في الحسبان كل الفاعلين (كل الكيانات التي تمتلك صلاحية استخدام القوة القاهرة, الاجسام التشريعية والقضائية التي تشرف عليها , كيانات المجتمع المدني التي تراقب, تبحث وتبث الآراء عن المنظومة الأمنية والعسكرية).
- ان لا تخضع عملية بنائها للتوازنات السياسية او العسكرية الانية وان يعبر تكوينها وبصورة متوازنة عن كل المكونات الاجتماعية السودانية.
- ان تهدف لبناء الكيانات والأجهزة المكونة للمنظومة علي اساس من الفاعلية الوظيفية العالية منفردة او جماعيا مع بقية الأجهزة.
- أن تكون تحت السيطرة الديموقراطية: المنظومة الأمنية والعسكرية التي تعمل دون اشراف مدني ومراقبة وتعاني من بيئة حوكمة ضعيفة لن يكون في مقدورها خدمة المواطنين بكفاءة.
- أن تكون قادرة علي الاخذ في الحسبان كل عوامل الامن القومي والإقليمي والدولي عبر تفاعلها مع فاعلين ومؤسسات خارج الحدود الجغرافية للبلاد.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

تصور اولي لخارطة الطريق

المرحلة الاولي "الانتقالية":
المدي الزمني:
- 36 الي 48 شهرا

الخطوات ومساراتها:
مسار أمني
- تكوين المدنيين لآلية لتطوير مشروع متكامل لبناء قطاع أمني وعسكري جديد.
- حظر بيع السلاح او استغلال الموارد الطبيعية وتجفيف مصادر تمويل الحرب عبر الاليات الإقليمية والاممية.
- وقف العدائيات والإيقاف الفوري للطرفين لخطاب التعبئة والاستنفار والحشد للمدنيين والتجييش للمكونات الاجتماعية ونزع السلاح من كل المجموعات خارج منظومة القوات النظامية القوات المسلحة والدعم السريع.
- تكوين لجنة عسكرية مشتركة بحضور من الاتحاد الافريقي وممثلين من المدنيين للإشراف على وقف الاقتتال وحصر الاختراقات والتجاوزات من الطرفين.
- وقف إطلاق نار دائم وتشكيل قوات اممية/افريقية لحفظ السلام وحماية المدنيين في المناطق منزوعة السلاح.
- تشكيل لجنة اممية لحصر الانتهاكات.
- إجازة الية تشرف علي تكوين نواة القطاع الأمني والعسكري الجديد حسب ما تقر به اتفاقية السلام والدستور الانتقالي.
- عمليات نزع السلاح وإعادة الدمج والتسريح متزامنة مع تكوين أجهزة ومؤسسات القطاع الأمني والعسكري الجديد.

مسار سياسي
- التوافق بين الطرفين المتحاربين والقوي المدنية علي أسس وقف دائم لإطلاق النار.
- التوافق بين الطرفين المتحاربين والقوي المدنية وبأشراف إقليمي ودولي علي اتفاقية سلام ومصالحة وطنية شاملة واطر واسس عملية سياسية للوصول الي اتفاق سياسي يؤسس لسلطة انتقالية.
- توقيع اعلان مبادئ وبرنامج العملية السياسية.
- إدارة العملية السياسية التفاوضية حتي الوصول الي اتفاق سياسي نهائي ودستور انتقالي يمهد لتشكيل مؤسسات سلطة مدنية انتقالية.
- التوقيع علي الاتفاق السياسي لإحلال السلام وإدارة الفترة الانتقالية بضمانات افريقية/دولية يشمل مناطق منزوعة السلاح وبعثة افريقية/اممية لحفظ السلام والاشراف دعم عمليتي السلام والانتقال.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

- إعادة تفعيل ثم ترفيع مهام وصلاحيات البعثة الاممية "يونيتامس" لتشمل بجانب دعم الحكومة الانتقالية اليات لإحلال السلام أهمها قوات حفظ سلام افريقية/اممية لحماية المدنيين وتوفير الاستقرار في المناطق منزوعة السلاح.
- تكوين الحكومة الانتقالية ومؤسساتها بكل مستوياتها, علي ان تكون ذات مهام محدودة بالأولويات وعلي راسها إحلال السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي والتمهيد لانتخابات حرة شفافة ونزيهة.
- توحيد مركز القرار فيما يختص بالعلاقات الخارجية في مؤسسات السلطة السياسية المدنية.
- يقوم مجلس الوزراء الانتقالي بتكوين الية لصياغة الاستراتيجية الوطنية للدفاع والامن المعنية بوضع سياسات بناء القطاع الأمني والعسكري بعيدة المدي وجداولها الزمنية (الورقة البيضاء) وتقوم بأعمالها بإسناد فني دولي وعلي أساس تشاوري واسع.
- يقوم مجلس الوزراء بتكوين الية لصياغة خطة للمصالحة الوطنية تشمل المعنيين , مدنيين وعسكريين وحملي السلاح, وتضم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال بناء الثقة وترسيخ السلام والتنمية وتمكين المرأة والشباب.
- يقوم مجلس الوزراء الانتقالي بتكوين الية لصياغة مشروع/استراتيجية الإصلاح السياسي بعيدة المدي وجداولها الزمنية.
- تكوين المؤسسات الديموقراطية الدائمة الخاصة بتنظيم وإدارة ضبط العمل السياسي والنقابي والانتخابات.
- إدارة العمليات التشاورية لتصميم نظم الانتخابات وهياكل الحكم للفترة الانتخابية الاولي.
- إقامة انتخابات حرة ونزيهة

مسار دستوري

- تصميم واطار دستوري انتقالي ضمن عملية سياسية شاملة ,متوافق عليها.
- إجازة دستور انتقالي كمحصلة لعمليات التفاوض السياسي والاتفاق النهائي.
- تكوين السلطة الانتقالية لآلية تعني بتطوير دستور (مبادئ دستورية) للفترة التي تتوسط اول انتخابات واجازة الدستور الدائم (الذي قد يستغرق أكثر من عقد من الزمان) , علي ان تدير الالية أوسع مشاورات يسمح بها المدي الزمني والظرف السياسي والاقتصادي وان يجاز عبر اول برلمان منتخب.

مسار اقتصادي

- عقد مؤتمر دولي لتمويل عمليات السلام وإعادة البناء والاعمار.
- اعفاء الديون وإلغاء العقوبات.
- تقوم الحكومة الانتقالية بتكوين الية لوضع استراتيجية قومية لإعادة البناء والتعمير.
- السعي مع أصدقاء السودان وبإشراف من الأمم المتحدة لتكوين صندوق دولي لإعادة اعمار السودان.

 Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

مسار انساني

- تكوين المدنيين لجهاز تنسيقي واشرافي وسياساتي معني بتوفير وتنظيم العون الإنساني.
- عقد مؤتمر دولي للقضايا الإنسانية في السودان وتأسيس صندوق مالي معني بذلك.
- تكوين مرصد إقليمي/دولي لحصر الانتهاكات وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- تشكيل الحكومة لآلية تضع استراتيجية للتضامن الوطني والعمل الإنساني.
- تصميم عمليات العدالة الانتقالية وتكوين مؤسساتها.
- تكوين مؤسسات التضامن الوطني والعمل الانساني

المرحلة الثانية "التحولية":

المدي الزمني:

- تشمل ادناه ثلاث فترات انتخابية "15 عاما"

الخطوات:

- تكوين الحكومة المنتخبة.
- إجازة المبادئ الدستورية وهياكل نظام الحكم الديموقراطي وتأسيس اليات صياغة الدستور الدائم تمهيدا لعمليات تشاورية واسعة لا تستثني أحدا تنتهي بإجازته عبر استفتاء شعبي مباشر.
- انفاذ حزمة عمليات التحول المدني الديموقراطي وإرساء ركائز مشروع البناء الوطني.
- اكمال عمليات بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.
- انفاذ عمليات العدالة الانتقالية.
- انفاذ عملية مصالحة وطنية شاملة ونزع السلاح وضبط علاقة القوي الحاملة للسلاح بالسلطة لدفعها للتحول الي قوي سياسية مدنية عبر انفاذ الترتيبات الأمنية والسياسية.

Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

7- ملخص تنفيذي

مما لا شك فيه ان المقاربة الأساسية التي ندعو الي اتباعها في هذه الورقة لإنفاذ الإصلاح الأمني بمعناه الشامل وبناء القطاع الأمني والعسكري لما بعد الحرب هي مقاربة متكاملة تضع في الحسبان كل عمليات البناء والإصلاح الأخرى لسودان ما بعد الحرب لكن الأهم من ذلك هو تدرجها ضمن مسار زمني واقعي يهدف في الأساس الي التقليل من الكلفة البشرية والمادية لهذه العمليات وفي المنتهي جعل حرب 1 ابريل 2023م العبثية اخر الحروب التي سيكتوي بها المواطن السوداني المغلوب على امره.

النقاط الأهم

- ان حرب 15 ابريل تمثل قمة تجليات تشوه الدولة السودانية وبالتالي الخلل العميق لقطاعه الأمني والعسكري.
- ان واقع الحرب سيفرض واقعا جديدا لا محالة مهما كانت السيناريوهات التي ستتنهي اليها, وهو ما يعني ان البني التي سبقتها , من جوانبها المؤسسية والمادية والثقافية لا يمكن استرجاعها كما كانت, ويفرض ضرورة وفرصة لبناء قطاع امني وعسكري جديد.
- لا يمكن القيام بعملية بناء للقطاع الأمني والعسكري بمعزل عن عملية الإصلاح الأمني بمعناه الشامل في إطار رؤية مشروع البناء الوطني تستصحب حزمة التحولات السياسية الاقتصادية الاجتماعية المؤسسية التشريعية والتي تشكل في مجملها عملية التخول المدني الديموقراطي.
- ان عملية الإصلاح الأمني وبناء القطاع الأمني والعسكري هي عملية سياسية في الأساس وذات طبيعة متدرجة وعلي مدي زمني طويل يتخطي الفترات الانتقالية ويمتد طوال عدة فترات انتخابية كذلك.
- ان تصميم عمليات الإصلاح والبناء يجب ان يتم بالأساس عبر أدوات الحوار المجتمعي السليم وترتبط عضويا بعمليات البناء الدستوري والتحول المدني الديموقراطي بصورة أعم.

التوصية النهائية

ضرورة تطوير مشروع متكامل للإصلاح الأمني وبناء القطاع الأمني والعسكري عبر الية تكوّن من داخل الجبهة المدنية الديموقراطية لتطرح ضمن مشروعها المطروح في أي عملية سياسية تفاوضية قادمة وتستصحب الحدود الدنيا والعليا لهامش التسويات والتنازلات الممكنة والتي لا تخل بالقدرة علي الوصول الي الهدف النهائي المنشود والمتمثل في توفير سلعة الامن لكل المواطنات والمواطنين السودان علي قدم المساواة.

Copy Rights © Sudanese Congress Party 2024

8- اهم المراجع

أ- كتاب المواطن والرعية Citizen and subject.... بروفيسور محمود ممداني
ب- White paper on the national defense of the republic of South Africa 1996
ت- Security Sector Reform in Developing and Transitional Countries Revisited -Herbert Wulf
ث- ورقة سعيد علي السفران المري عن "اصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما قبل الانتقال الديمقراطي في السودان"
ج- ورقة اصلاح القطاع الأمني في فترات الانتقال الدستوري IDEA
ح- Security Sector Reform in Transitioning Environments: Potential and Challenges to Peace-building and Post-Conflict Transformation **DPI**
خ- حمد إبراهيم أبو شوك وصلاح الدين الزين محمد، "الانتقال الديمقراطي في السودان (2019–2022): التحديات والآفاق"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 2022/5/26.
د- لوكا بيونغ دي كول، "إصلاح القطاع الأمني في السودان: الحاجة إلى وضع إطار عمل"، مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية.
ذ- إصلاح القطاع الأمني في فترات الانتفال الدستوري ورقة السياسات رقم ٢٣ للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA
ر- Peace and the security sector in Sudan, 2002–11 Alex de Waal
ز- اليكس دي وال : ورقة "السودان : تحليله كسوق سياسي" أغسطس 2019م
س- HOW TO BUILD DEMOCRATIC ARMIES – ZLATAN BARANI
ش- GENEVA CENTRE FOR THE DEMOCRATIC CONTROL OF ARMED FORCES (DCAF) - The Post-Conflict Security Sector- By: David M. Law
ص-حسن الحاج علي أحمد * Ali Haj El Hassan | الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية :الجيش والسلطة في السودان.. مجلة سياسات عربية.
ض- المؤسسة العسكرية والعسكرة والديمقراطية في إفريقيا 1998... لوكهام
ط- The Sentry organization, reports on conflict funding in Africa.,
ظ- تقرير "حاميها حراميها" BREAKING THE BANK How Military Control of the Economy Obstructs Democracy in Sudan Report By: Catherine Cartier, Eva Kahan & Isaac Zukin C4ADS Innovation for peace - June 29, 2022
ع- حروب السودان, صراع الوارد والهوية (د. محمد سليمان محمد)
غ- الاتفاق الاطاري الموقع في ديسمبر 2022م واتفاق مبادئ واسس الإصلاح الأمني والعسكري الموقع في 15 مارس 2023م ومسودة مشروع الاتفاق السياسي النهائي المنشور في ابريل 2023م.
ف- اتفاقية سلام السودان الموقعة في جوبا أكتوبر 2020
ق- ورقة: مهدي رابح, إعادة صياغة علاقة المنظومة الأمنية والعسكرية بالسلطة والثروة والمجتمع, يونيو 2022م.
ك- مسودة الوثيقة السياسية لحزب المؤتمر السوداني.